أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية
(الواقع والمثال)

إعداد

الأستاذ الدكتور / رضا سميح أبو السعود على

أستاذ أصول التربية – كلية التربية بتفهنا الأشراف –
جامعة الأزهر

١٤٤٥هـ-٢٠٢٣م

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٨/١٠ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٩/٥

أقسام أصول التربية في الجامعات المصرية

(الواقع والمثال)

رضا سميح أبو السعود علي
قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، الدقهلية، مصر.
البريد الإلكتروني للباحث الرئيس:
RedaSamih.2326@azhar.edu.eg

الملخص

يعد تخصص أصول التربية مكوناً أصيلاً وهاماً من مكونات كليات التربية والتي يبلغ عددها نحو (٣١) كلية تربية عام وأزهري وخاص و(٢٤) قسماً للعلوم التربوية والنفسية بكليات التربية النوعية والتعليم الصناعي والدراسات الإنسانية والاقتصاد المنزلي، حيث تعد أقسام أصول التربية من الأقسام الأساسية والداعمة في عملية إعداد المعلم وتأهيله، وتستهدف هذه الدراسة تقديم رؤية لتطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية لمواجهة التحديات التي تواجها في ظل الظروف التي تمر بها الساحة التربوية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها البحثية، وفي إطار هذا المنهج استخدمت أسلوب التحليل الرباعي البيئي (SWOT) للكشف عن الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف التي تعاني منها أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، كما استخدمت الدراسة اسلوب السيناريوهات المستقبلية المحتملة من أجل التعاطي معها. وذلك بالاستفادة من نقاط القوة التي تمتلكها أقسام أصول التربية والتي من بينها امتلاك تلك الأقسام للكفايات العلمية والخبرات العملية في مجال الجودة التعليمية وتوظيف مقررات أصول التربية بما يخدم المجتمع

المصري. ومعالجة نقاط الضعف والتي تتمثل في أن أقسام أصول التربية لايوجد لها برنامج تعليمي مستقل في المرحلة الجامعية ولا تمنح شهادة مستقلة قبل مرحلة الدبلوم الخاص وحتى هذه الشهادة غير مؤهلة للعمل حيث لايوجد لها مسمى وظيفي في سوق العمل، ونظر التيارات الحداثية إلى أقسام أصول التربية على أنها تمثل الجمود والمحافظة لاهتمامها بالتراث التربوي وتأصيله، واهتمامها بالتنظير وندرة الجوانب التطبيقية في مقرراتها مما قلل من أهميتها التربوية، والتصدي للتهديدات الخارجية والمتمثلة في محاربة الاتجاهات الأصولية من قبل النظم السياسية القائمة، وإخضاع التعليم الجامعي لمنطق السوق الرأسمالي والاهتمام بالتعليم التطبيقي المرتبط بسوق العمل، واغتنام الفرص السانحة في مسايرة توجهات الدولة المصرية ومساندتها في إقامة الجمهورية الجديدة باستحداث مسارات علمية تسهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: كليات التربية – أقسام أصول التربية – الجامعات المصرية – السيناريوهات المستقبلية – التحليلي الرباعي البيئي (SWOT).

The departments of Education Foundation in Egyptian universities (Reality and Ideal).

Reda Sameeh Abu AL Saud
Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Al-Azhar University, Dakahlia, Egypt.
E-mail: RedaSamih. 2326@azhar. edu. eg

Abstract

The specialization of Education Foundation is an original and important component of the faculties of education, which number about (31) faculties of general, Azhari and private education and (24) departments of educational and psychological sciences in the faculties of specific education, industrial education, humanities and home economics, where the departments of Education Foundation are one of the basic and supportive sections in the process of teacher preparation. this study aims to provide a vision for the development of the departments of Education Foundation in Egyptian universities to meet the challenges they face in light of the circumstances that the educational arena is going through. The study relied on the descriptive approach in achieving its research objectives, and within the framework of this approach, it used the method of environmental quadrilateral analysis (SWOT) to reveal the opportunities, challenges, strengths and weaknesses suffered by the departments of Education Foundation in Egyptian universities, and the study also used the method of possible future scenarios in order to deal with them. By taking advantage of the strengths of The Education Foundation departments among them, these departments possess scientific competencies and practical experience in the field of educational quality and employ the courses of pedagogy to serve the Egyptian society. And addressing the weaknesses, which are that do not have an independent educational program at the undergraduate level and do not grant an independent certificate before the special diploma stage, and even this

certificate is not qualified to work as it does not have a job title in the labor market. The modernist currents viewed The Departments of Education Foundation as representing rigidity and preservation due to their interest in the educational heritage and its rooting, and their interest in theorizing and the scarcity of applied aspects in their curricula, which reduced their educational importance, and confronting external threats represented in combating fundamentalist trends by existing political systems, subjecting university education to the logic of the capitalist market and paying attention to applied education related to the labor market. and seize the opportunities available to keep pace with the directions of the Egyptian state and support it in the establishment of the new republic by developing scientific tracks that contribute to achieving Egypt's Vision 2030.

Keywords: Faculties of Education - Departments of Education Foundation - Egyptian Universities - Future Scenarios - Environmental Analytical (SWOT).

مقدمة:

تتوسل المجتمعات المتقدمة بالتعليم وتنفق عليه بسخاء من أجل الحفاظ على استمرار تقدمها وتفوقها، بينما تتوسل المجتمعات النامية بالتعليم من أجل اللحاق بركب التقدم والتحضر وتحقيق التنمية الشاملة، فالتعليم الحديث والمتطور ينتج متعلمين أكثر نشاطاً وقدرة على العمل والإنتاج، ويساعد المتعلمين في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم والاعتماد على ذواتهم.

من أجل ذلك فقد طالبت الأمم المتحدة بتقديم تعليم عالي الجودة حتى يكتسب الفرد المتعلم المعارف الحية والمهارات الحياتية، وينمي التفكير العلمي والنقدي والإبداعي لديه (UN,2013)، كما يعمل التعليم على ترسيخ قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة ويساهم في تحقيق الأمن والسلام والتفاهم بين الأمم والشعوب (UNSECO– UNCEF,2013).

وتعتبر كليات التربية – بأقسامها العلمية وشعبها التعليمية– حجر الزاوية في أي إصلاح تعليمي، لأنها المسئولة رسمياً عن إعداد وتكوين المعلم بصورة شاملة ومتكاملة مهنياً وتربوياً، حيث تقوم كليات التربية بإكساب المعلم الحقائق والمفاهيم والمعارف والمبادئ العلمية والتربوية من خلال الدراسة المنظمة القائمة على تطبيق المنهج العلمي، ومواكبة برامج التعليم وموضوعاته لمتغيرات العصر، ومن ثم فإن الإعداد الجيد للمعلم يسهم بشكل مباشر في تطوير التعليم قبل الجامعي (وزارة التعليم العالي – FOEP: ٢٠٠٥م).

ويهدف تطوير كليات التربية في الأساس إلى تحقيق التميز والجودة التعليمية من خلال تطوير البنية التحتية من مباني ومنشآت

وأجهزة ومكتبات ووسائل تعليمية، كذلك التوسع في فتح مجالات ومسارات وتخصصات تعليمية حديثة، وتحسين الممارسات التعليمية من خلال تقديم برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها (Stark&Smith; 2016).

وتمر كليات التربية المصرية بكافة مكوناتها وأقسامها العلمية بما فيها أقسام أصول التربية بظروف حرجة – في الوقت الراهن – بسبب الكثير من التحديات والضغوط الخارجية التي تمارس عليها بين حين وآخر بقصد تقليص دورها والحد من تأثيرها تارة أو تهميشها ومحاولة تفكيكها وتصفيتها تارة أخرى، حتى أصبحت تعاني بسبب بعض السياسات التي تمارس ضدها.

ولا شك أن لهذه السياسات تأثيراتها السلبية وانعكاساتها المباشرة على تخصص أصول التربية، لأن أي تعديل أو تقليل في الساعات المخصصة للإعداد التربوي للطالب، سوف تكون من المكون التربوي النظري الذي يقوم بتدريسه أعضاء قسم أصول التربية ، وذلك بدعوى الامتثال للمعايير الدولية في تطوير مؤسسات التعليم العالي واعتماد النموذج الغربي بصورة كلية، دون مراعاة لاختلاف الأوضاع التربوية والظروف المجتمعية وطبيعة كل مجتمع وحاجاته (Seitova;2016).

ومن خلال هذه الورقة البحثية سيقوم الباحث بعرض لواقع أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية وكذلك التحديات التي تواجهها والعقبات التي تعترض طريقها في تحقيق أهدافها، ثم تقديم تصور لتطوير هذه الأقسام حتى تستطيع مواجهة هذه التحديات وتخطي هذه العقبات.

مشكلة الدراسة:

يشهد العصر الحالي مجموعة من التحولات السريعة التي أدت بدورها إلى حدوث تغيرات عديدة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان لهذه التغيرات أثرها الكبير والمباشر على منظومة التعليم، وفي ظل نظام العولمة والكونية أصبح التعليم نظام مفتوح لا تحده الحدود السياسية أو الجغرافية وأصبح أكثر تفاعلاً مع المعطيات والمتغيرات الداخلية والخارجية، وهو ما استلزم من المؤسسات التعليمية تحقيق المرونة بصورة كافية والاستعداد لتطوير ذاتها وتغيير برامجها وهياكلها باستمرار حتى تساير هذه التغيرات الحادثة خارجها.

وتعمل كليات التربية في المجتمعات المتقدمة على الاستجابة – باستمرار – للتغيرات الحادثة في مجتمعاتها، والوفاء بما يحتاجه المجتمع من الكفاءات والخبرات المؤهلة معرفياً ومهارياً والقادرة على التعامل مع المستحدثات والتقنيات وتوظيفها في العمل التربوي، وباستقراء المشهد المصري، من خلال ما توصلت إلية نتائج البحوث والدراسات العلمية من تدني مستوى أداء خريجي كليات التربية في مصر وإخفاق كليات التربية في تحقيق رؤيتها ورسالتها التربوية، وهذا ما أكدته نتائج الكثير من الدراسات والتي يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال على النحو التالي:

دراسة (بدير، ٢٠٠٤) التي رصدت أوجه القصور في برامج كليات التربية ومطالبتها بتحديث البرامج الدراسية وتوظيف التقنيات التعليمية والتكنولوجيا الحديثة، وتطوير سياسة القبول بالكلية بحيث يتم قبول الطلاب في ضوء معايير لا تسمح بدخول هذه الكليات سوى الطلاب ذوي المستويات العقلية والمعرفية والمهارية العالية لضمان

الحصول على مخرجات ذات جودة عالية. ودراسة (محمد وقرني،٢٠٠٥) التي أشارت إلى عدم وضوح معايير ومؤشرات الأداء في كليات التربية بمصر، وضعف الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد. كذلك دراسة (محمود وعبد المعطي ،٢٠٠٦) التي توصلت إلى غياب المعايير الإجرائية لتقويم برامج التربية العملية بكليتي التربية والتربية الرياضية.

ودراسة (محمد، ٢٠٠٦) التي أظهرت وجود قصور وضعف في إعداد الطالب المعلم بالنسبة لجوانب الإعداد الأكاديمي كربط الجانب النظري بالنسبة للمادة الدراسية والتطبيق العملي بها، كذلك وجود قصور الجانب المهني لقلة توفر الوسائل التعليمية والأدوات اللازمة للتجريب والتدريب عليها. إضافة إلى دراسة (حسان،٢٠٠٨) التي أشارت إلى وجود بعض جوانب القصور في كليات التربية والتي يمكن أن تؤثر بصفة أساسية على جودة خريجي تلك الكليات أهمها: وجود بعض القصور في الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لإعداد المعلم وتدريبه من حيث المباني والأجهزة والمكتبات والوسائل التعليمية الحديثة.

ودراسة (شحاتة،٢٠٠٨) التي قامت بتقييم أداء كلية التربية جامعة عين شمس في مجال المشاركة المجتمعية، وكشفت عن نقاط الضعف والصعوبات أعاقت عمل الكلية وأثرت في جودة أدائها، كذلك دراسة (نصار وعبد العليم، ٢٠٠٩) التي رصدت قلة توافر متطلبات تأهيل كليات التربية للحصول على الاعتماد بسبب قلة الخدمات الطلابية المساندة، وكذلك البرامج التعليمية وطرق التدريس، والبحث التربوي، والانفتاح على المجتمع، وإدارة الجودة والاعتماد. ودراسة (أبوالسعود،٢٠١٩) التي رصدت الواقع الكمي والكيفي لكلية التربية

بتفهنا الأشراف جامعة الأزهر، وكشفت عن كثير من المشكلات التي اعترضت مسيرة كلية التربية بتفهنا الأشراف جامعة الأزهر في الفترة (١٩٩٦-٢٠١٩) والتي كان من بينها قلة البرامج التعليمية، واختلاف أوزان المقررات الدراسية، وغيرها من المشكلات. وكذلك دراغسة (محمد وقاسم ،٢٠١٩) التي استهدفت وضع تصور مقترح لتطوير إعداد المعلم بكليات التربية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، لمعالجة بعض جوانب القصور برامج إعداد المعلم بالجامعات المصرية.

ولا شك أن تواجد هذه المشكلات على هذا النحو يؤثر بشكل كبير على مستوى أداء كليات التربية، ويصيب سمعتها العلمية والتعليمية نتيجة النقد المستمر لها، وتحميلها المسئولية عن ضعف مخرجات التعليم قبل الجامعي والجامعي في مصر، والمطالبة بإعادة هيكلتها أو إلغائها وذلك استناداً إلى نتائج الدراسات التي قام بها التربويين أنفسهم، ولا شك أن الاستجابة لهذه الدعوات سوف يعرض كليات التربية للخطر ويؤثر على بنيتها الداخلية وفي مقدمتها أقسام أصول التربية. وتحاول هذه الورقة وضع تصور لتطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما واقع أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية؟

٢- ما التحديات والعقبات التي تواجه أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية؟

٣- ماسبل تطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية حتى مواجهة هذه التحديات والتغلب على هذه العقبات؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

١- رصد واقع أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية.

٢- الكشف عن التحديات والعقبات التي تواجه على أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية.

٣- تقديم تصور لتطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية لمواجهة هذه التحديات والتغلب على العقبات التي تعترض مسيرتها نحو تحقيق أهدافها التربوية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي من أجل تحقيق أهدافها البحثية في رصد واقع أقسام أصول التربية في الجامعات المصرية، واستخدمت أيضاً التحليل الرباعي البيئي (SWOT) للكشف عن الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف في أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، كما استخدمت السيناريوهات المستقبلية المحتملة من أجل التعاطي مع هذه السيناريوهات في التصور المقترح.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (٣١) كلية تربية عام وأزهري وخاص و(٢٤) قسم للعلوم التربوية والنفسية بكليات التربية النوعية والتعليم الصناعي والدراسات الإنسانية والاقتصاد المنزلي (وزارة التعليم العالي، ٢٠٢١ وجامعة الأزهر، ٢٠٢١).

أهمية الدراسة:

١- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوعها وهو السعي نحو تطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية في ظل الظروف المجتمعية الراهنة التي تمر بها البلاد.

٢- دعم متخذ القرار في وزارة التعليم العالي وجامعة الأزهر بالحقائق والمعلومات التي من شأنها الإسهام في وضع سياسة تربوية راشدة لدعم موقف كليات التربية وأقسام أصول التربية في مواجهة

التحديات التي تواجهها وتقلل من نجاحاتها في تحقيق أهدافها التربوية المنشودة.

٣- تهم نتائج هذه الدراسة جمهور كبير من التربويين وبالأخص أساتذة أصول التربية بالجامعات المصرية.

حدود الدراسة:

١- الحد الموضوعي: تهتم الدراسة الحالية بأقسام أصول التربية بالجامعات المصرية دون باقي التخصصات التربوية الأخري.

٢- الحد الزمني: أجريت هذه الدراسة في شهر مارس من عام 2023.

٣- الحد البشري: تخص هذه الدراسة وتستهدف أعضاء هيئة التدريس بأقسام أصول التربية بالجامعات المصرية.

مصطلحات الدراسة:

١- أصول: لغةً جمع أصل، والأصل هو ما يبنى عليه غيره سواء أكان حسياً أو عقلياً.

٢- أصول التربية: تعني الأسس التي يقام عليها البناء التربوي، وتكون هذه الأسس محددة بصورة مسبقة. فأصول التربية هي كل ما تستند إليه التربية من مبادئ وأسس ومفاهيم ونظريات تحكم العمل التربوي وتوجه الممارسات التربوية.

٣- قسم أصول التربية: هو القسم العلمي المنوط به تأصيل الفكر التربوي وتطبيق النظريات التربوية في مجال التعليم الجامعي وقبل الجامعي بكل أنواعه وبكافة مستوياته.

خطوات السير في الدراسة:

١- عرض لواقع أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية.

٢- الكشف عن التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية.

٣- تقديم تصور لتطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية لمواجهة هذه التحديات.

الإطار النظري

تعد كليات التربية – في كافة المجتمعات- هي المؤسسة الرسمية المسئولة عن إعداد وتأهيل معلمي التعليم قبل الجامعي، وتنمية الموارد البشرية علمياً وتقنياً وثقافياً بشكل متكامل ومتوازن، وتشارك بفاعلية في تنمية المجتمع وتطوره ودعم قدراته، وهذا ما ولد عليها ضغوطاً هائلة دفعتها لإحداث تغييرات مستمرة في أهدافها وسياساتها وبرامجها من أجل الاستجابة للتغيرات المجتمعية ومواكبتها (UNSECO,2014). وفيما يلي عرض لنشأة وأهداف كليات التربية المصرية ووظيفتها وبرامجها التعليمية وخططها ومناهجها التربوية:

نشأة كليات التربية:

تعد دار العلوم أول مدرسة عليا حديثة لإعداد المعلمين في مصر حيث أنشئت في عام ١٨٧٢م لإعداد معلمين متخصصين في تدريس اللغة العربية والعلوم والرياضيات، وفي عام ١٨٨٣م تم إنشاء المدرسة التوفيقية لتتولى إعداد معلمي اللغات الأوربية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا، وفي عام ١٩١٥ تم تغيير مسمى المدرسة التوفيقية إلى اسم مدرسة المعلمين السلطانية، ثم تم تغيير اسمها مرة أخرى إلى مدرسة المعلمين العليا عام ١٩٢٢ (حسانين، ٢٠٠٣، ٥٢)، وفي عام ١٩٢٩ تم تحويلها مدرسة المعلمين العليا إلى معهد عالي تحت اسم معهد التربية العالي للمعلمين، ثم تم تحويل معاهد التربية العليا إلى كليات للمعلمين والمعلمات بعد ضمها للجامعات بقرار من وزير المعارف العمومية عام ١٩٥٠م، ثم تغير مسمى كليات المعلمين إلى كليات التربية عام ١٩٧٠ (المفتي: ٢٠١٠، ١٥).

فلسفة كليات التربية:

كليات التربية مؤسسات تعليمية ذات طبيعة خاصة لأنها معنية ببناء الإنسان الفاعل والمشارك في صنع حاضر البلاد ومستقبلها، فمن خلال التربية يتم إكسابه المعرفة وتطوير مهاراته وقدراته وتغيير اتجاهاته (حجي،٢٠١٦، ١٢)، حيث تؤكد فلسفة كلية التربية على أن جوهر التغيير يبدأ من العقل البشري، وأهمية التحولات التي تحدث في البناء المعرفي والقيمي والأخلاقي والسلوكي للإنسان(محمد وحسن، ٢٠١٩، ٤٠٣) فالإنسان هو محور التربية، وهو صانع الحضارة والتاريخ، ومن ثم فإعداد الإنسان وحسن تربيته هو أساس تقدم المجتمعات (مطاوع،٢٠٠٦، ٢).

أهداف كليات التربية:

تعد الأهداف التربوية هي نقطة النهاية التي يراد الوصول إليها وهي نوعية المخرج التعليمي ومواصفاته وطريقة وكيفية إعداده، فالأهداف هي التي تحدد مسار العمل التربوي، ولقد حددت اللوائح الداخلية المنظمة لكلية التربية الأهداف التربوية العامة لها فيما يلي (وزارة التعليم العالي: لائحة كلية التربية، مادة٥):

١- إعداد وتأهيل حملة الثانوية العامة أو ما يعادلها وخريجي المعاهد العليا والكليات الجامعية للعمل بمهنة التعليم.

٢- رفع المستوى المهني والعلمي للعاملين في ميدان التعليم قبل الجامعي الأزهري والعام.

٣- إعداد المتخصصين في مختلف المجالات التربوية.

٤- إجراء البحوث والدراسات في مجالات التخصصات التربوية المتنوعة.

٥- الإسهام في تطوير الفكر التربوي ونشر الاتجاهات التربوية الحديثة.

٦- تبادل الخبرات والمعلومات مع الهيئات والمؤسسات التعليمية والتعاون معها في معالجة القضايا التربوية المشتركة.

٧- تقديم المشورة الفنية في مجالات التخصصات التربوية المختلفة.

٨- حل المشكلات التربوية والتعليمية في البيئة المحلية وفي المجتمع بوجه عام

٩- تطوير العمل التربوي فيها. وتوثيق العلاقة بين الكلية ومختلف مؤسسات المجتمع وتقديم الاستشارات العلمية لكل من يطلبها.

وظيفة كليات التربية:

لقد حددت الهيئة القومية لضمان جود التعليم والاعتماد رسالة كليات التربية طبقاً لوظيفتها التي تم تحديدها سلفاً من خلال اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٤ واللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١، والنظام الداخلي لكليات التربية المصرية الذي وضعته وزارة التعليم العالي لتطوير كليات التربية المصرية (وزارة التعليم العالي: مشروع تطوير كليات التربية، ٢) على النحو التالي:

١- التعليم: إعداد معلمي التعليم قبل الجامعي المؤمنين برسالتهم والقادرين على الإبداع والمنافسة في سوق العمل وكذلك تدريبهم لتنمية قدراتهم وتحسين أداءهم. وكذلك بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من خلال برامج التنمية المهنية، والإسهام في تطوير التعليم بكافة مراحله وأنوعه.

٢- البحث العلمي: اكساب الطالب/المعلم أساسيات البحث العلمي في ميدان التخصص ومجال التعليم، وإعداد الباحثين القادرين على

اكتساب المعرفة وتطبيقها وتوظيفها في حل المشكلات التربوية والمجتمعية.

٣- خدمة المجتمع: بتعريف الطالب/المعلم بقضايا مجتمعه وبيئته وقضايا العالم من حوله من خلال تقديم هذه القضايا له وحثه على التفكير فيها وتحليلها وتفسيرها، كذلك تقديم الخدمات والاستشارات التربوية للمؤسسات التعليمية والأفراد.

البرامج التعليمية المقدمة في كليات التربية بالجامعات المصرية:

عندما تأسس معهد التربية العالي للمعلمين عام ١٩٢٩م كان يقوم على النظام التتابعي في إعداد المعلمين، حيث يقبل الطلاب فيه من الحاصلين على شهادات جامعية (الليسانس أو البكالوريوس) وبعد نجاحهم في الاختبارات الشخصية والطبية، ثم يتولى المعهد إعدادهم وتأهيلهم لمدة عام لينخرطوا في سلك التدريس (حجي،٢٠١٦م، ١٥).

وفي عام ١٩٤١م زادت مدة الدراسة بهذا المعهد إلى عامين، ولكن بعد تحويل معاهد المعلمين العليا إلى كليات للمعلمين ثم إلى كليات التربية بالجامعات، تم وضع لائحة جديدة تقوم على فكرتي التكامل والتتابع في إعداد الطلاب بهذه الكليات، حيث نصت المادتين (١٨٧، ١٨٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الجامعات المصرية، وكذلك المواد أرقام (٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر، على أن " تمنح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية التربية التابعة لها الشهادات والدرجات العلمية الآتية:

١- درجة الليسانس في الآداب والتربية في شعب التخصصات الأدبية.

٢- درجة البكالوريوس في العلوم والتربية في شعب التخصصات العلمية.

٣- درجة البكالوريوس في الفنون والتربية في شعب التخصصات الفنية.

٤- درجة البكالوريوس في الطفولة والتربية.

٥- درجة الليسانس أو البكالوريوس ودبلوم التربية (تعليم أساسي) للحاصلين على برنامج التأهيل العلمي والتربوي لمعلمي الحلقة الابتدائية الحاصلين على دبلوم المعلمين والمعلمات.

٦- الدبلوم العامة في التربية.

٧- الدبلوم المهنية في التربية في أحد فروع التخصص التربوي.

٨- الدبلوم الخاص في التخصصات التربوية.

٩- درجة الماجستير في التربية في أحد التخصصات العلمية التربوية.

١٠- درجة دكتور الفلسفة في التربية في أحد التخصصات العلمية التربوية.

وبالنظر إلى البرامج التعليمية المبينة أعلاه والمقدمة في كليات التربية نجد أن هناك ثلاث برامج تعليمية أساسية تقدمها كليات التربية لخدمة التعليم قبل الجامعي، وبرامج للدراسات العليا مبينة على النحو التالي:

(أ) برامج إعداد معلم التعليم قبل الجامعي:

١- الإعداد التكاملي:

تنص المادتين (١٨٧، ١٨٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م على قيام كليات التربية بإنشاء برنامج إعداد معلم التعليم قبل الجامعي يضم جميع الشعب الدراسية في كافة التخصصات العلمية والأدبية، حيث تمنح كليات التربية درجة الليسانس

في الآداب والتربية ودرجة البكالوريوس في العلوم والتربية، وبكالوريوس الطفولة والتربية، كما تمنح درجة الليسانس في الآداب والتربية للتعليم الأساسي (الحلقة الأولى – معلم الفصل – في تخصصات اللغة العربية واللغة الإنجليزية والدراسات الاجتماعية) ودرجة البكالوريوس في العلوم والتربية للتعليم الأساسي (الحلقة الأولى – معلم فصل في تخصصات العلوم والرياضيات).

والدراسة بكليات التربية نظرية وعملية ومدة الحصول على الدرجة الجامعية الأولى (٤) سنوات جامعية، وتسير الدراسة وفقاً لنظام الفصول الدراسية حيث ينقسم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين مدة كل فصل دراسي (١٧) أسبوع منها (١٥) أسبوع للدراسة و(٢) أسبوع للامتحانات، (لائحة كليات التربية: مواد ٤،٥، ٦). كما تنص لائحة كليات التربية على أن البرنامج يتكون من (٧٥%) من المقررات التخصصية و(٢٥%) من المقررات التربوية والثقافية، واستمرار العمل بالنظامين التكاملي والتتابعي لإتاحة العمل لخريجي الكليات الجامعية الأخرى الراغبين في العمل بمهنة التعليم.

وباستقراء جداول الخطط الدراسية المرفقة باللائحة تبين للباحث أن عدد المقررات التربوية التي يدرسها طلاب المرحلة الجامعية بكليات التربية بلغ نحو (٢١) مقرراً تربوياً على مدار سنوات الدراسة الأربع لكل شعبة دراسية، بإجمالي (٥١) ساعة كلية إضافة إلى التربية العملية بالمدارس ، وبمعدل يتروح ما بين (٢٠.٤% و٢٣.٦%) من إجمالي ساعات البرنامج حيث أن إجمالي ساعات برنامج إعداد معلم اللغة الإنجليزية في كليات التربية (٢١٦) ساعة، وإجمالي الساعات التدريسية لبرنامج إعداد معلم الكيمياء نحو (٢٥٠) ساعة، نصيب مقررات قسم أصول التربية في برنامج إعداد المعلم بكليات التربية (٤)

مقررات دراسية على مدار أربع سنوات بعدد ساعات إجمالية (٨) ساعات أي بمعدل (١٥%) من المكون التربوي ومن (٣%- ٤%) من أجمالي الساعات الكلية للبرنامج (وزارة التعليم العالي: مشروع تطوير كليات التربية،٢٣-٢٤).

التدريب الميداني : نصت لائحة كليات التربية على أن يتم التدريب الميداني في كليات التربية على النحو التالي (لائحة كليات التربية: مادة ١١):

أ- تدريب مصغر في الكلية مدته (٤) ساعات أسبوعياً لطلاب الفرقة الثانية

ب- تدريب بالمدارس لمدة يوم أسبوعيا وأسبوع كامل كل نهاية فصل دراسي لطلاب الفرقتين الثالثة والرابعة.

التقويم والامتحانات:

لقد حددت المادة رقم (١٠) من لائحة كليات التربية النهاية العظمى لكل مقرر (٥٠) درجة لكل ساعة نظرية و(٢٥) درجة لكل ساعة عملية وتطبيقية، ويخصص (٣٠%) من درجة المقرر للتقويم المستمر والأنشطة و(٧٠%) للامتحانات النهائية. ويعقد اختبار دور ثاني لطلاب الفرقتين الثانية والرابعة في مادتين على الأكثر، ولا يعتبر الطالب ناجح في أي مقرر دراسي إلا إذا كان حاصل على (٦٠%) من النهاية العظمى، وتتوزع تقديرات نتائج امتحانات الطلاب في المقررات الدراسية على النحو التالي (لائحة كليات التربية: مادة ١٠):

جدول (ا) يوضح توزيع تقديرات الطلاب في امتحانات المقرر الدراسي

ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف	ضعيف جدا
١٠٠-٩٠	٨٩.٥-٨٠	٧٩.٥-٧٠	٦٩.٥-٦٠	٥٩.٥-٣٠	٠-٢٩.٥

الخطط الدراسية والمناهج الدراسية بكليات التربية جامعة الأزهر:

تمثل خطة الدراسة أهمية كبرى في العملية التعليمية، حيث تعد خطة الدراسة اللائحة التعليمية للكلية نظراً لأنها تشمل المقررات الدراسية المتضمنة في كل برنامج، وتوزيعها على سنوات الدراسة الأربعة، وتحديد الوزن النسبي والمجال الزمني لكل مقرر، وكذلك الأقسام العلمية المسؤولة عن تدريس هذه المقررات.

ومعلوم أن كليات التربية بجامعة الأزهر تنفذ الخطة الدراسية المعتمدة لكلية التربية بالقاهرة ولا تلتزم بالخطة الاسترشادية التي أعدتها اللجنة القومية لإدارة مشروع تطوير كليات التربية المشكلة بالقرار الوزاري رقم (١١١٥) لسنة ٢٠٠٣م (وزارة التعليم العالي: ٢٠٠٣م). حيث إن جامعة الأزهر لها طبيعتها الخاصة وفلسفتها المستمدة من رسالة الأزهر الشريف، وكليات التربية بجامعة الأزهر تستمد رؤيتها وفلسفتها وأهدافها من فلسفة وأهداف جامعة الأزهر باعتباره المظلة التي تعمل تحت لوائها، لذا تقوم جامعة الأزهر وكلياتها بوضع الخطط الدراسية واللوائح الداخلية الخاصة بها تناسب طبيعتها وخصوصيتها الثقافية.

وفي العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩ قامت الجامعة بعقد اجتماعات بين الكليات والأقسام المتناظرة بها من أجل توحيد المحتوى الدراسي بين كلياتها وأقسامها العلمية وشعبها التعليمية، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب، واستخدام الأساليب التكنولوجية في التعليم والتقويم. وفيما يلي عرض للخطط الدراسية لكليات وأقسام التربية بجامعة الأزهر:

جدول رقم (٢) توزيع المواد التربوية على الفرق الدراسية بكلية التربية جامعة الأزهر

الفرقة	المادة	الساعات الأسبوعية	القسم المسئول عن تدريسها
الأولى	مدخل علوم سلوكية	٤ ساعات	علم نفس تعليمي / صحة نفسية
	مدخل علوم تربوية	٤ ساعات	أصول التربية-التربية الإسلامية -المناهج وطرق التدريس- إدارة وتخطيط
	الثقافة العلمية	ساعتان	المناهج وطرق التدريس- تكنولوجيا التعليم
الثانية	تاريخ تربية وتعليم	٤ ساعات	الإدارة والتخطيط التربوي
	علم نفس نمو	٤ ساعات	علم نفس تعليمي
	فكر تربوي إسلامي	ساعتان	التربية الإسلامية
الثالثة	تربية إسلامية	٤ ساعات	التربية الإسلامية
	طرق تدريس	٤ ساعات	المناهج وطرق التدريس
	مناهج	٤ ساعات	المناهج وطرق التدريس
	أصول ثقافية واجتماعية للتربية	٤ ساعات	أصول التربية
	التربية ومشكلات المجتمع	ساعتان	أصول التربية
	تدريس مصغر	٢ ساعات	المناهج وطرق التدريس
	وسائل تعليمية	٤ ساعات	المناهج وطرق التدريس
	الكمبيوتر في التعليم	٤ ساعات	تكنولوجيا التعليم
الرابعة	أصول فلسفية للتربية	٤ ساعات	أصول التربية
	تربية مقارنة	٤ ساعات	الإدارة والتخطيط التربوي
	طرق تدرس	٤ ساعات	المناهج وطرق التدريس
	إدارة وتخطيط تربوي	ساعتان	إدارة وتخطيط تربوي
	صحة نفسية وعلم نفس اجتماعي	ساعتان	صحة نفسية
	علم نفس تعليمي	ساعتان	علم نفس تعليمي
	التربية العملية	٤ ساعات	المناهج وطرق التدريس

يظهر الجدول السابق أن هناك تباين في خطط الدراسة بجامعة الأزهر بين كليات التربية للبنين وأقسام التربية للبنات، حيث يوجد اختلاف بين ما يدرسه الطلاب وما يدرسه الطالبات من مواد تربوية، فمثلا يوجد مقرر واحد عن أصول التربية يدرسه طالبات الفرقة

الثالثة شعبة التربية بكليات الدراسات الإنسانية يدمج فيه الأصول الفلسفية والثقافية والاجتماعية للتربية، والوقت المخصص لتدريسه أربع ساعات أسبوعياً، بينما يدرس زملائهم طلاب كليات التربية الأصول الفلسفية والأصول الاجتماعية والثقافية في مقررين منفصلين نصيب كلا منهما أربع ساعات أسبوعياً، كذلك إسقاط مقرر التربية ومشكلات المجتمع من خطة شعب التربية بكليات البنات، وإقرارها على طلاب كليات التربية للبنين، وتدريس مادة مهنة التعليم على طالبات أقسام التربية، وعدم إقرارها على طلاب كليات التربية،.، وهكذا تختلف نواتج التعلم وتتباين معارف ومهارات الحاصلين على نفس الشهادة الجامعية بين البنين والبنات.

٢- الإعداد التتابعي:

ويتم هذا الإعداد من خلال الالتحاق بالدبلوم العامة في التربية، حيث نصت المادة (١٨٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢م على أن تنشأ في كليات التربية برنامج دبلوم عامة في التربية يلتحق بها خريجي الجامعات من غير التربويين الراغبين في العمل بالتعليم الإعدادي والثانوي، ومدة الدراسة بها سنة جامعية للمتفرغين وسنتين للعاملين غير المتفرغين يمنح بعد اجتيازها دبلوم عامة في التربية تخصص (علوم – رياضيات – إنجليزي – فرنسي – لغة عربية– إلخ).

وبلغ عدد المقررات الدراسية التربوية التي يتكون من هذا البرنامج نحو (١٦) مقرراً دراسياً مدته (٣٨) ساعة أسبوعياً، إضافة إلى التدريب الميداني (٤) ساعات أسبوعياً، وبلغ عدد ساعات التدريس الكلية (٤٢) ساعة، خصص منهم (٨) ساعات لمقررات قسم أصول

التربية، أي ما يعادل (٢٠%) من إجمالي عدد ساعات البرنامج (جامعة المنصورة: لائحة الدراسات العليا المعدلة، مادة ١٢).

كما أدخل المشروع الجديد نظام الساعات المعتمدة (Credit Hour) في تطبيق خطة الدراسة، وهي وحدة علمية وتعليمية تسجل للطالب في حالة نجاحه في المادة التي يدرسها، وتقدر عادة بساعة نظرية أسبوعية أو بساعتين عملي، كما أنها تكون أساس لتحديد النصاب الدراسي الذي يختاره كل طالب في كل فصل دراسي. ونصت المادة (٥/أ) على أن يخصص من النهاية العظمى لكل مقرر (١٥%) للأعمال الفصلية و(١٥%) للاختبار الشفوي و(٧٠%) للامتحان التحريري النهائي لكل مقرر. وحددت المادة (٥/ د) طرق تقييم المقررات الدراسية في الآتي:

جدول (٣) توزيع الدرجات حسب نظام الساعات المعتمدة وإنجازات الطلاب في المادة الدراسية

راسب	مقبول		جيد		جيد جدا		ممتاز	
F	D-	D+	C-	C+	B-	B+	A-	A+
0	1	1.3	1.7	2	2.7	3	3.7	4
0/59	60/62.5	63/64.5	65/69	70/74	75/79	80/84	85/89	90/100

كما نصت المادة (٥/ و) على أن يعقد امتحان دور ثان في الدبلوم العامة، وإذا رسب الطالب يسمح له بإعادة السنة لدراسة وامتحان المقررات التي رسب فيها فقط في العام الثاني مباشرة، وفي حالة رسوبه يحق له إعادة قيده كطالب مستجد لعامين دراسيين، كما نصت الفقرة التالية من ذات المادة على أن يعيد الطالب الراسب في التدريب الميداني السنة الدراسية في التدريب الميداني فقط (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٥، فقرات و، ز).

٣- برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي:

لقد قامت الحكومة المصرية بتدشين برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي لحملة شهادة المعلمين المتوسطة وخريجي المدارس الفنية المتوسطة، بهدف تنميتهم مهنياً وتربوياً من أجل الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمعلم. ففي عام ١٩٨٣ قرر المجلس الأعلى للجامعات رفع مستوى التأهيل العلمي والتربوي لمعلمي المرحلة الابتدائية من حملة المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات بعد الإعدادية إلى مستوى التأهيل الجامعي (الديب،١٩٨٨).

وبعد صدور قرار المجلس الأعلى للجامعات بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٠، بالبدء في تنفيذ هذا المشروع اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٣/ ١٩٨٤ (اللمعي، ٢٠٠١)، تم فتح برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي بكليات التربية بالجامعات المصرية ومدة هذا البرنامج أربعة سنوات جامعية، يدرس فيها الطالب المواد التربوية والتخصصية المتعلقة بمجاله، يمنح بعدها الدارس شهادة البكالوريوس في العلوم والتربية أو الليسانس في الآداب والتربية التي تمنحها الجامعات المصرية، وتعد الخريج للعمل في حقل التعليم ليتساوى مع زميله خريج كلية التربية، بهدف توحيد مصادر إعداد معلم المرحلة الابتدائية (صالح، ١٩٩٢).

وكان المستهدف تأهيله من المعلمين نحو (٤٠٠) ألف معلم منهم (١٥٠) ألف معلم من الحاصلين على دبلوم المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات، و(٢٥٠) ألف معلم ومعلمة من حملة الشهادات المتوسطة الأخري (عابدين، ١٩٨٨). ولكن هذا المشروع توقف لفترة من الزمن ثم عاد مرة أخرى بسبب السياسات التي نفذتها الدولة في مجال الارتقاء بمهنة التعليم في العقد الماضي، والتي كان من بينها

تطبيق نظام كادر المعلمين، وإصدار القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقانون (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل المسميات الوظيفية لمعلمي التعليم العام قبل الجامعي، والقانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١م، وصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٨٦) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠٣) لسنة١٩٦١، مما كان له أثره الإيجابي على مهنة التعليم والمعلمين، حيث كان معظم وظائف التعليم بالمدارس والمعاهد الابتدائية الأزهرية من الحاصلين على شهادة المعلمين أو الثانوية الأزهرية أو الشهادات الفنية المتوسطة، وبالطبع كان يتماشى مع تطبيق هذه السياسات إعادة فتح برنامج التأهيل التربوي لمعلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي حتى يستفيد هؤلاء المعلمين من تطبيق نظام كادر المعلمين.

(ب) برامج للدراسات العليا:

إن الأصل في كليات التربية أنها كلية للدراسات التكميلية والعليا لإعداد كوادر بحثية في المجال التربوي، حيث تنص اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢م في المواد رقم (١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣) كما تنص المواد (٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١م على أن البرامج التي تقدمها جميع كليات التربية في جمهورية مصر العربية التي تطبق النظامين في إعداد المعلم (النظام التكاملي والنظام التتابعي) تتمثل في الآتي.

(١)- الدبلوم المهنية في التربية:

تنص المادة رقم (١٩٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢م على أن تنشأ كليات التربية بالجامعات المصرية برنامجاً

للدبلوم المهنية يهدف إلى إعداد خريجي كليات التربية علميا ومهنيا في أي من التخصصات التالية (جامعة المنصورة لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٢١):

١- إدارة مدرسية ٢- سياسة التعليم وتخطيطه
٣- ضمان جودة ٤- تربية الطفل
٥- تعليم كبار ٦- تفوق وابتكار
٧- قياس وتقويم نفسي وتربوي ٨- معلم التربية الخاصة
٩- أخصائي نفسي مدرسي ١٠- مناهج وبرامج التعليم
١١- طرق تدريس التخصص ١٢- التربية البيئية
١٣- مناهج وطرق تدريس علوم باللغة الإنجليزية
١٤- معلم تكنولوجيا التعليم
١٥- مناهج وطرق تدريس رياضيات باللغة الإنجليزية
١٦- التعلم الإلكتروني

وتنص المادة (٢١) من لائحة الدراسات العليا المعدلة على أن مدة الدراسة في برنامج الدبلوم المهني عام دراسي مقسم على فصلين دراسيين، مدة كل فصل (١٧) أسبوع، يدرس الطالب في كل فصل دراسي (٤) مقررات دراسية ومقرر قاعة بحث وتدريب ميداني يوم كل أسبوع بمعدل (٣٠) ساعة أسبوعياً. هذا وقد بلغ إجمالي عدد الساعات التدريسية المخصصة لبرامج الدبلوم المهنية نحو (٤٨٠) ساعة تدريسية، كان نصيب قسم أصول التربية (٢٧) ساعة من جملة الساعات التدريسية المخصصة لبرامج الدبلوم المهنية، أي ما يعادل (٥.٦%) فقط من إجمالي الساعات التدريسية للبرامج التربوية المذكورة (جامعة المنصورة: لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٢١).

(٢)– الدبلوم الخاص في التربية:

تنص المادة رقم (١٩١) من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢م على أن تنشأ كليات التربية بالجامعات المصرية برنامجاً للدبلوم الخاصة بهدف إعداد الدارسين وتمكينهم من أساسيات البحث التربوي في التخصصات العلمية التربوية (أصول التربية – الإدارة التعليمية – التربية المقارنة – المناهج وطرق التدريس – علم النفس التعليمي – الصحة النفسية). وكانت اللائحة قد اشترطت فيمن يلتحق بهذا البرنامج أن يكون الطالب حاصل على درجة الدبلوم العامة بتقدير جيد في التربية أو الدبلوم المهني في التربية بتقدير جيد على الأقل، وأن يجتاز المقابلة الشخصية واختبار في إحدى اللغات الأجنبية، ولكن اللائحة المعدلة أجازت في المادة (٢٥) منها قبول الطلاب الحاصلين على تقدير مقبول في شهادة الدبلوم المهني وقيده بالدبلوم الخاصة في التربية في أي قسم تربوي بشرط موافقة القسم الذي يرغب في الالتحاق به مع إلزام الطالب بدراسة مقررين تكميليين تحددهما الكلية ويجتازهما الطالب بتقدير جيد على الأقل (جامعة المنصورة لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٢٥).

كما حددت المادة (٣٥) من لائحة كليات التربية على أن الدراسة في الدبلوم الخاصة تسير وفق نظام الساعات المعتمدة، حيث يدرس الطالب في هذا البرنامج (٣٠) ساعة معتمدة موزعة على فصلين دراسيين أو أكثر وبحد أقصى أربعة فصول دراسية (لائحة كليات التربية: مادة ٣٥). يدرس الطالب في الدبلوم الخاصة (١١) مقرر دراسي مقسمين على النحو التالي (لائحة كليات التربية: مواد ٣٥، ٣٦):

جدول (٤)

توزيع المقررات الدراسية على الفصلين الدراسيين في الدبلوم الخاصة

الفصل الدراسي الأول	ساعة معتمدة	الفصل الدراسي الثاني	ساعة معتمدة
فلسفة التربية.	٣	التعليم والتنمية المستدامة.	٣
اجتماعيات التربية.	٣	تخطيط التعليم واقتصادياته.	٣
مقررين اختياريين من قسمين آخرين.	٦	مقررين اختياريين من قسمين آخرين	٦
مناهج بحث تربوي.	٢	إحصاء تربوي.	٢
-	-	قاعة بحث.	٢

يوضح الجدول السابق أن عدد ساعات التدريس الكلية في هذا البرنامج نحو (٣٠) ساعة معتمدة نصيب قسم أصول التربية منه (١٦) ساعة فقط، بينما باقي الساعات فهي من نصيب الأقسام التربوية الأخرى (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٢٩). درجة النهاية العظمى لكل مقرر (١٠٠) درجة يخصص منها للامتحان التحريري (٧٠) درجة و(٣٠) درجة لأعمال السنة والاختبارات الفصلية، (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٢٩). كما أجازت المادة (٤/ د) من لائحة الدراسات العليا المعدلة عقد فصل دراسي صيفي لدراسة المقررات التي لم يتم اجتيازها وكذلك استكمال المقررات الدراسية التي لم يتم تسجيلها (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٤/ د).

(٣) درجة الماجستير في أصول التربية:

تنص المادتين (٩٢، ١٩٢) من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن تنشأ كليات التربية بالجامعات المصرية برنامجاً للماجستير في التربية يهدف إلى إعداد باحث متخصص ومتقن

لمهارات البحث العلمي في مجال أصول التربية، ويشترط لقيد الطلاب بهذا البرنامج أن يكون الطالب حاصلاً على درجة الدبلوم الخاصة في التربية بتقدير جيد على الأقل، واحتياز امتحان تأهيلي تحريري وشفوي، وقد أجازت المادة (٣٠) من لائحة الدراسات العليا المعدلة قيد الطلاب الحاصلين على تقدير مقبول في الدرجة الجامعية الأولى أو الدبلوم الخاصة بدرجة الماجستير بعد موافقة مجلس القسم المختص ، وتكليف الطالب بدراسة مقررين تكميليين في القسم واجتيازهما بتقدير جيد على الأقل (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٣٠).

وأتاحت المادة (٣٠) مكرر من لائحة الدراسات العليا المعدلة للطلبة على الدبلوم الخاص في أي تخصص تربوي أن يلتحق بدرجة الماجستير في تخصص أصول التربية بشرط أن يوافق القسم على قيده، مع إلزامه بدراسة مقررين تكميليين بالقسم، كما سمحت اللائحة للطالب أن يتقدم بطلب عمل مقاصة للمواد التي سبق دراستها في الدبلوم الخاصة بالتربية (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٣٠ مكرر).

ونصت المادة (٣١) من لائحة الدراسات العليا المعدلة أن مدة الدراسة للحصول على الماجستير ثلاث سنوات، ويناقش الطالب رسالته بعد عام من موافقة مجلس الدراسات العليا على تسجيل الموضوع، كما أجازت لمجلس الكلية السماح بمد التسجيل عامين آخرين بناء على تقرير المشرف وموافقة مجلس القسم على المد (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٣١). واشترطت المادة (٣٢) من لائحة الدراسات العليا المعدلة لتشكيل لجنة المناقشة لا بد للطالب من تحقيق المتطلبات التالية:

جدول (٥) المقررات الدراسية المتطلبة لتشكيل لجنة المناقشة لدرجة الماجستير في التربية

المقررات المتطلبة	ساعة معتمدة	رمز المقرر
مقرر متقدم في التخصص العام	٣	(ED800)
مقرر متقدم في التخصص الدقيق لموضوع الرسالة	٣	(ED801)
مقرر متقدم اختياري من قسم تربوي آخر مرتبط بموضوع الرسالة	٣	-
إجمالي الساعات المعتمدة	٩	

يوضح الجدول السابق المقررات المتطلبة لنيل درجة الماجستير في تخصص أصول التربية حيث خفضت اللائحة المعدلة عدد الساعات المعتمدة للمقررات الدراسية المتطلبة للماجستير من (١٨) ساعة إلى (٩) ساعات معتمدة فقط إضافة إلى شهادة التويفل (TOEFL) في اللغة الإنجليزية أو (DELF) في الفرنسية والرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر (ICDL). (مشروع تطوير كليات التربية: ص ١٢٣ ولائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٣٢). كما لم تشترط اللائحة المعدلة النجاح أولاً في المواد المتطلبة قبل التسجيل كما كان منصوص عليه في اللائحة السابقة (لائحة كليات التربية: مادة ٤٣). وبعد مناقشة الرسالة مناقشة علنية توافق لجنة الحكم والمناقشة على منح الرسالة أحد التقديرات التالية (جيد – جيد جدا – ممتاز) (لائحة كليات التربية: مادة ٤٦). ويوضح الجدول التالي المقررات الدراسية المتطلبة للحصول على درجة الماجستير في تخصص أصول التربية طبقاً للائحة الدراسات العليا بكليات التربية بجامعة الأزهر:

جدول (٦) المقررات الدراسية المتطلبة لتشكيل لجنة المناقشة لدرجة الماجستير في أصول التربية بجامعة الأزهر

م	المادة	عدد الساعات	توزيع الدرجات			المجموع	زمن الامتحان
			أعمال سنة	شفوي	تحريري		
١	مشكلات التعليم الجامعي	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣
٢	التربية والتنمية	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣
٣	قراءات في التخصص باللغة الأجنبية	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣
٤	قاعة بحث في التخصص	٢	٥٠	٥٠	-	١٠٠	-
٥	نظريات في اجتماعيات التربية	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣

ويوضح الجدول السابق أن الدراسات العليا بكليات التربية بجامعة الأزهر ما زالت تسير على اللائحة القديمة ولا تسير وفق نظام الساعات المعتمدة، حيث يدرس الطالب خمس مقررات دراسية داخل قسم أصول التربية كمتطلب مكمل للحصول على درجة الماجستير بواقع ساعتين أسبوعيا لكل مقرر دراسي، وهذه المقررات مقتصر تدريسها على أساتذة التخصص فقط.

(٤) درجة دكتوراه الفلسفة في أصول التربية:

تنص المادتين (٩٢، ١٩٣) من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن تنشئ كليات التربية بالجامعات المصرية برنامجاً للحصول على دكتوراه الفلسفة في تخصص أصول التربية ويهدف هذا

البرنامج إلى إعداد مفكرين ومنظرين تربويين وقادة رأي في أصول التربية، ويشترط لقيد الطلاب بدرجة الدكتوراه أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في ذات التخصص بتقدير جيد جداً على الأقل من أحد الجامعات المصرية والأجنبية المعترف بها، وأن يجتاز الطالب امتحان شفوي وتحريري للكشف عن قدراته في التفكير العلمي والبحث التربوي (لائحة كليات التربية: مادة ٤٨).

ونصت المادة (٣٧) من لائحة الدراسات العليا المعدلة أن مدة الدراسة للحصول على الدكتوراه (٢-٤) سنوات، ويناقش الطالب رسالته بعد عامين من موافقة مجلس الدراسات العليا على تسجيل الموضوع، كما أجازت لمجلس الكلية السماح بمد التسجيل عامين آخرين بناء على تقرير المشرف وموافقة مجلس القسم على المد (لائحة الدراسات العليا المعدلة: مادة ٣٧). كما اشترطت المادة (٣٧) من لائحة الدراسات العليا المعدلة لتشكيل لجنة المناقشة لا بد للطالب من تحقيق المتطلبات التالية:

جدول (٧) المقررات الدراسية المتطلبة لتشكيل لجنة المناقشة لدرجة الدكتوراه في التربية

المقررات المتطلبة	ساعة معتمدة	رمز المقرر
مقرر متقدم في التخصص العام	٣	(ED900)
مقرر متقدم في التخصص الدقيق لموضوع الرسالة	٣	(ED901)
مقرر متقدم اختياري من قسم تربوي آخر مرتبط بموضوع الرسالة	٣	-
إجمالي الساعات المعتمدة	٩	-

ويجوز للطالب أن يجتاز هذه المقررات في فصل دراسي واحد أو أكثر، ولا يشترط نجاح في المقررات التي درسها قبل التسجيل لموضوع الرسالة. ويوضح الجدول التالي المقررات الدراسية المتطلبة

للحصول على درجة الدكتوراه في أصول التربية طبقاً للائحة الدراسات العليا المعمول بها في كليات التربية بجامعة الأزهر:

جدول (٨) المقررات الدراسية المتطلبة لتشكيل لجنة المناقشة لدرجة الدكتوراه في أصول التربية بجامعة الأزهر

م	المادة	عدد الساعات	توزيع الدرجات			المجموع	زمن الامتحان
			أعمال سنة	شفوي	تحريري		
١	التربية والقيم	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣
٢	قضايا معاصرة في فلسفة التربية	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣
٣	قراءات في التخصص باللغة الاجنبية	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣
٤	قاعة بحث	٢	٥٠	٥٠	-	١٠٠	-
٥	الاتجاهات الحديثة للبحث في مجالات التخصص	٢	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠	٣

ويوضح الجدول السابق أن طالب الدكتوراه مكلف بدراسة خمس مقررات دراسية في تخصص أصول التربية وفقاً للائحة الدراسات العليا بكليات التربية بجامعة الأزهر كمتطلب مكمل للحصول على درجة الدكتوراه بواقع ساعتين أسبوعيا لكل مقرر دراسي، وهذه المقررات مقتصر تدريسها على أساتذة التخصص.

واقع أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية:

(١) رؤية قسم أصول التربية:

تعبر الرؤية عن طموحات المؤسسة أو المنظمة التعليمية والعاملين فيها والغاية التي تسعى هذه المؤسسة إلى تحقيقها في

المستقبل، والصورة التي تريد أن ترى نفسها فيها بعد فترة زمنية محددة، وقد تشتق رؤية الأقسام من رؤية الجامعات والكليات التي تعمل فيها ومن خلالها، أو قد تكون سابقةً لها ومتخطية لحدودها، وتتمثل رؤية أقسام وتخصصات أصول التربية في " تحقيق الريادة والتميز في تقديم فكر تربوي أصيل مستمدا من ثوابت الأمة ومتغيرات العصر ومستحدثاته، بما يتوافق مع معايير الجودة ومتطلباتها وبما يحقق التنافسية محليا وإقليميا وعالمياً".

(٢) رسالة قسم أصول التربية:

إذا كانت رسالة كليات التربية هي إعداد معلمي التعليم قبل الجامعي المؤمنين برسالتهم والقادرين على الإبداع والمنافسة في سوق العمل، وإعداد الباحثين القادرين على تطوير المعرفة وتوظيفها في حل المشكلات التربوية والمجتمعية، وتوفير الخدمات والاستشارات المتخصصة من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية (محمد وحسن،٢٠١٩، ٤٠٤). تصبح رسالة أقسام أصول التربية هي إعداد الكوادر التربوية المتميزة والمؤهلة، القادرة على الارتقاء بالمعرفة التربوية في مجالات أصول التربية المتعددة، والعناية بالقضايا التربوية المختلفة وتأصيلها بما يتوافق مع أسسها وأصولها ومتغيرات العصر ومستجداته، وتوظيف المعرفة في حل مشكلات الواقع التربوي والمساهمة في خدمة المجتمع، والإسهام في تطوير الواقع التربوي والتعليمي المحلي وتأهيل العناصر العاملة فيه تأهيلاً عالياً (مشروع تطوير كليات التربية:٢٠٠٥، ١٤١).

(٣) أهداف قسم أصول التربية:

يختص قسم أصول التربية بالدراسات والبحوث والمقررات في تخصصات (الأصول الاجتماعية والفلسفية للتربية، والفكر التربوي،

وتاريخ التربية، وتعليم الكبار وفلسفته وأصوله وتطوره، وفلسفة التربية المستمرة وأصولها، ومهنة التعليم، والتربية وقضايا المجتمع (لائحة كليات التربية: مادة٢). هذا. وتهدف أقسام أصول التربية إلى:

١. إكساب الطلبة المعرفة التربوية الأساسية من خلال البرامج التي يقدمها القسم بالتكامل ومع الأقسام والتخصصات الأخرى في برامج إعداد المعلمين.
٢. إعداد كوادر من المتخصصين في التربية والتعليم وتأهيل القيادات والكوادر التعليمية، وتطوير معارفهم واستعداداتهم وقدراتهم وقيمهم نحو العمل بهدف تحقيق التنافسية.
٣. تطوير اتجاهات الأفراد، وإكسابهم المهارات اللازمة لإحداث التطوير ومتطلبات التنمية.
٤. تأهيل الباحثين المتخصصين في إجراء البحوث التربوية، وتطوير معارف الخريجين وقدراتهم من خلال برنامج الدراسات العليا لتلبية احتياجات سوق العمل وخدمة خطط التنمية.
٥. يساعد الباحثين على فهم العملية التربوية ودراسة مختلف أبعادها وجوانبها، وتزويد الدارسين بتوجيهات ذات فائدة علمية يمكن تطبيقها اثناء سير العملية التربوية مما ينتج عنها من تطوير وتحسين لها.
٦. المساهمة في تقديم الأبحاث العلمية التي تسهم في تطوير الميدان التربوي وحل مشكلاته. والاستجابة لتطلعات المجتمع الحالية والمستقبلية.
٧. تقديم الخدمات والاستشارات التي تسهم في حل المشكلات المجتمع وتلبية تطلعاته.

(٤) أنماط تواجد تخصص أصول التربية بالجامعات المصرية:

يعد تخصص أصول التربية من التخصصات الداعمة والمساعدة في برنامج البكالوريوس والليسانس، فهو يمثل أحد مكونات البرنامج التربوي لهذه المرحلة، ويأخذ تواجد تخصص أصول التربية في الجامعات المصرية ثلاثة من الأنماط:

(٤/١) النمط الأول: مسار ضمن قسم التربية بكليات التربية النوعية وكليات البنات:

ويتخذ فيه تخصص أصول التربية شكل مسار غير مستقل ضمن قسم التربية أو قسم العلوم التربوية والنفسية، حيث أن قسم التربية الذي يضم كافة التخصصات التربوية بمعاهد كليات المعلمين، كان هو البداية ويعد أقدم الأنماط، ومازال هذا النمط سائداً ومتواجد في كليات التربية النوعية وكلية التعليم الصناعي وكلية البنات والاقتصاد المنزلي والدراسات الإنسانية، وهو يقع ضمن البرنامج التربوي لإعداد المعلمين بهذه الكليات البالغ عددها نحو (٢٤) كلية في العام الجامعي الحالي ٢٠٢٢ (وزارة التعليم العالي، ٢٠٢٢ وجامعة الأزهر، ٢٠٢٢).

(٤/٢) النمط الثاني: قسم رئيس مركب بداخله عدة مسارات علمية:

ويتخذ قسم أصول التربية في بعض الجامعات المصرية شكل قسم رئيس يضم داخله مسارات علمية تربوية متعددة، كما هو الحال في كليات التربية بالمنصورة ودمياط والوادي الجديد، حيث ضم تحت مظلته مسارات أخري للإدارة التربوية والتربية المقارنة والتربية الإسلامية (وزارة التعليم العالي، ٢٠٢٢).

(٤/٣) النمط الثالث: قسم مستقل بأصول التربية:

ويعد تخصص أصول التربية من التخصصات العلمية الأصلية والأصيلة بكليات إعداد المعلمين (التربية) بالجامعات

المصرية منذ إنشائها عام ١٩٥٠م (حسانين، ٢٠٠٣، ٥٢) إلى الآن، حيث يوجد داخل (٣١) كلية تربية عام وخاص في كافة الجامعات المصرية منها نحو (٢٢) قسم مستقل قائم بذاته يقتصر على تخصص أصول التربية فقط، بعدما شهد القسم حركات استقلالية وانفصالية عنه نتج عنها استقلال تخصصات الإدارة التعليمية والتربية المقارنة والتربية الإسلامية.

الدراسة التحليلية:

تستفيد الدراسة الحالية من أسلوب التحليل الرباعي البيئي SWOT في ووضع رؤية لتطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، وتعود نشأة وظهور أسلوب التحليل الرباعي البيئي SWOT واستخداماته في المجالات البحثية إلى مجموعة من الباحثين الأمريكيين بمعهد ستانفورد، حيث أنتجوا مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تستخدم هذا الأسلوب في الفترة (١٩٦٠- ١٩٧٠)، وتساعد طريقة SWOT في تحليل بيئة العمل، وتساعد في الكشف عن نقاط القوة والضعف وإلقاء الضوء على الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسات والمنظمات، كما تم توظيفه من خلال المخططين في تصميم الخطط القصيرة المدى والطويلة المدى لتطوير المؤسسات (Ertem& Chavos ;2020 ,291)، وفيما يلي بيان لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي تواجه أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية:

أولاً: نقاط القوة المتوفرة في أقسام أصول التربية Strengths:

تمثل نقاط القوة في أي مؤسسة مجموعة القدرات والإمكانات التي تتميز بها المؤسسة وتتوفر فيها ويمكن توظيفها واستخدامها في تحقيق أهداف المؤسسة، والتخلص من التهديدات المحيطة

بها(Patrick& others;2020, p7)، هذا وتتميز أقسام أصول التربية بما يلي من نقاط قوة:

١-امتلاك أقسام أصول التربية لكفايات علمية وخبرات فنية يمكن توظيفها لخدمة قضايا التعليم العالي وما قبل الجامعي بكل أنواعه ومستوياته.

٢- تضم أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية عدد غير قليل من الخبرات في مجال المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم الجامعي وقبل الجامعي.

٣- المقررات الدراسية لقسم أصول التربية تتسم بالمرونة ويمكن توظيفها لخدمة القضايا الوطنية والقومية.

٤- ترتبط موضوعات تخصص أصول التربية وتتداخل مع العلوم الإنسانية الأخرى مثل علم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم القانون وعلم النفس والعلوم التطبيقية أيضاً.

ثانياً: نقاط الضعف الموجودة بأقسام أصول التربية Weaknesses :

وتمثل نقاط الضعف المشكلات التي تعاني منها المؤسسة التعليمية وتؤدي إلى حدوث عجز ذاتي بها يمنعها من تحقيق أهدافها (Wait& Govander,;2019, 143)، وتتمثل نقاط الضعف في أقسام وتخصصات أصول التربية في الآتي:

١- لا يمتلك قسم أصول التربية برنامجاً مستقلاً في المرحلة الجامعية الأولى، حتى يمنح شهادة مستقلة مثل باقي الأقسام العلمية النظرية الأخرى كالفلسفة وعلم النفس والتاريخ والقانون واللغة العربية وغيرها من الأقسام الجامعية، واعتباره قسم داعم ومساند في برامج إعداد المعلم وهو ما قلل من أهميته وقيمته العملية لقلة ارتباطه بسوق العمل، حيث أن أدنى شهادة علمية يمنحها القسم بصورة مستقلة هي

درجة الدبلوم الخاص في أصول التربية، وهذه الشهادة ليس لها مسمى وظيفي أو رقم كود في التصنيفات الوطنية للمهن، فالأكواد الوظيفية لخريجي قسم أصول التربية تبدأ من درجتي الماجستير والدكتوراه، ويتركز عملهم في الجامعات والمراكز البحثية.

٢- ينظر أصحاب التيارات الحداثية إلى تخصص أصول التربية على أنه يمثل الجمود والمحافظة في مجال التربية مما جعله في مرمى النقد الدائم منهم، ويربطون بين أصول التربية والأصولية في مفهومها العام الذي تدعوا إلى العودة إلى الماضي واتخاذه معياراً للحكم على وقائع الحاضر.

٣- قلة الساعات الدراسية المخصصة لقسم أصول التربية في خطط الدراسة بكليات التربية على مستوى الدرجة الجامعية والدبلوم المهنية، جعل إسهامها في إعداد الطلاب ضعيف مقارنة بالأقسام الأخرى.

٤- انخفاض معدلات الأداء بسبب زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس وقلة الساعات التدريسية المخصصة للقسم، وبخاصة في حالة أقسام أصول التربية المستقلة عن الإدارة التربوية والتربية المقارنة.

٥- خلو المقررات الدراسية التي يقوم بتدريسها قسم أصول التربية من الجانب التطبيقي قلل من أهميتها التربوية والعملية، كما أدى إلى تقليصها في برامج التأهيل التربوية والحقائب التعليمية التي تقدمها الأكاديمية المهنية للمعلمين.

٦- لا يوجد مسارات علمية واضحة ومحددة داخل قسم أصول التربية حتى يمكن استيفائها بالكفايات العلمية، ويترك الأمر لأفراد الهيئة المعاونة والإشراف في اختيار وتحديد الموضوعات التي يتقدم بها الطالب للحصول على الدرجة العلمية دون التزام بدراسة موضوعات

تخدم مسارات علمية القسم في حاجة إليها وهو ما أدى إلى حدوث خلل في البنية العلمية للقسم.

٧- الخطط العلمية لغالبية أقسام أصول التربية لا تراعي التوازن بين المسارات العلمية المتنوعة داخل القسم، وبالتالي تركز على جوانب وتغفل جوانب أخرى قد تكون أكثر أهمية.

٨- لا توجد خطة زمنية واضحة لدى أقسام أصول التربية وكليات التربية بجامعة الأزهر بصفة خاصة لتعيين الهيئة المعاونة، جعل الجامعة تقوم بفرض التعيينات على الكليات والاقسام رغما عنها استجابةً للضغوط الشعبية تارة أو تنفيذاً لأحكام قضائية تارةً أخرى.

٩- تأخر كليات التربية في الحصول على شهادة الجودة الاعتماد المؤسسي والبرامجي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وتقدمت عليها كليات عملية ونظرية أخرى غير تربوية مما يعني عدم قدرة كليات التربية على توظيف إمكانياتها وخبراتها في التخطيط التربوي والتطوير والتنفيذ وفقدانها لأهم ما يميزها عن غيرها من الكليات الجامعية في هذا المجال.

ثالثاً: الفرص المتاحة أمام أقسام أصول التربية Opportunities:

وتمثل الفرص المتاحة مجموعة العوامل والظروف الخارجية التي تعمل فيها المؤسسة التعليمية وتعكس تأثيرات إيجابية عليها، وتساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها التربوية (Ostabolot&Yusuf 2021,p 140-144)؛ وهناك عدد من الفرص المتاحة أمام أقسام أصول التربية – في الوقت الراهن – يمكن ذكرها في التالي:

١- اهتمام الدولة المصرية بتحقيق رؤية ٢٠٣٠م لتحقيق التنمية المستدامة، وهذه الرؤية ترتبط إلى حد بعيد بموضوعات وبحوث تخصص أصول التربية، باعتبار أن التنمية البشرية هي حجر أساسي

في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. حيث يرى Gabatshwane,(2013) أن قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة لا تعالج بشكل كاف في كلية التربية، وأن التعليم من أجل التنمية المستدامة يتم خلطه مع التربية البيئية، وأن استعداد أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتقديم بحوث ذات صلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة كانت سلبية.

٢- اهتمام الدولة بتطوير التعليم لتحقيق التنافسية العالمية في مجال التعليم والإخفاقات المتكررة في مجال السياسات التعليمية وتراجع الحكومة عن تطبيق نظام التابلت في امتحان الشهادات العامة، يعطي الفرصة للتربويين لتقديم بدائل مبتكرة ورؤية متكاملة لتطوير التعليم وانفاذ خطة الدولة في تحقيق التنافسية في مجال التعليم.

٣- تدشين مشروع مصر الوطني "مشروع الجمهورية الجديدة" وهي مشروع حضاري يقوم على فكرة قيام دولة يتمتع فيها الفرد بحياة كريمة وسكن مناسب وصحة جيدة والقضاء على ثالوث الفقر والجهل والمرض وهذا لا يتم إلا بتحقيق التنمية الشاملة وفي مقدمتها التنمية البشرية الذي يمثل التعليم أهم عناصرها.

٤- سعي الجامعات المصرية في تحقيق تصنيفات عالمية في مجال جودة التعليم، والتعويل على كليات التربية في القيام بدورها المأمول في القيام في وضع خطط وعمل مشروعات لتطوير البرامج التعليمية وإدخال التحديثات على البرامج والعمليات التعليمية بالجامعات من خلال استشراف التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم الجامعي.

٥- اهتمام المجتمعات المعاصرة بملف حقوق الإنسان والمواطنة وتضمينها في البرامج التعليمية والمناهج الدراسية بالمرحلتين الثانوية

والجامعية، وهو من الموضوعات التي تطلع كليات التربية وأقسام أصول التربية بدور أساسي فيها.

٦- اهتمام المجتمعات المتزايد بترسيخ القيم الأخلاقية لدى أبنائها والحفاظ على هويتها لتجنب مخاطر العولمة الثقافية والاختراق الثقافي، حيث عمدت كثير من الجامعات العربية إلى تضمين القيم الأخلاقية والسلوكية والجمالية في خططها الدراسية وجعلها متطلب عام إجباري ضمن متطلبات إعداد الطلاب بها، وتنص المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات والتي تتمثل في خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً والمساهمة في رقي الفكر، وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، ...، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم في بناء وتقدم المجتمع، ومستقبل الوطن وخدمة الإنسانية ،... إلخ (قانون رقم ٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩، المادة الأولى).

رابعاً: التهديدات التي تواجه كليات التربية وأقسام أصول التربية:

ويقصد بها العناصر التي تمثل خطراً مباشراً أو تهديداً خارجياً يؤثر على المؤسسة التربوية ويهدد وجودها، ويؤثر سلباً على كفاءتها ونوعية العمل فيها (Wait&Govander; 2019 , 143)، ومن التهديدات التي تواجه كليات التربية بصفة عامة وأقسام أصول التربية بصفة خاصة ما يلي:

١- إخضاع التعليم الجامعي لمنطق السوق الرأسمالي: حيث تمر الجامعات- في الوقت الراهن - بعملية تحول سريعة، تغيرت معها الهوية الجامعية التي ترسخت عبر قرون، بعد أن وضع مصير التعليم الجامعي في أيدي الرأسماليين، وعززت هذه الفئة تمثيلها في مجالس الجامعات، وأدخلت أيديولوجية القيمة مقابل المال إلى الجامعات،

وزادت النزعة التجريبية، وتزايد قوة التحالف بين التجربة والاقتصاد، وفرض نموذج الشركات والخصخصة على الجامعات. وتحولت الجامعات من أماكن لتلقي العلم والمعرفة ونقلها وتكوين الثقافة المشتركة والمنفتحة على كنوز المعرفة الإنسانية، إلى أداة للمردودية الاقتصادية والمنفعة الربحية، وهو أمر يهدد المهمة الثقافية للجامعة، بعد أن أصبحت الجامعات تسير وفق المنطق الرأسمالي القائم على المنافسة والسعي وراء تحقيق أقصى ربحية، والتضحية بالأهداف المعرفية والتربوية أو وضعها في مرتبة ثانية لصالح إكساب الكفاءات والمهارات وإتاحة إعداد سريع ومرن لليد العاملة. لأن عملية توجيه التعليم الجامعي نحو اقتصاديات السوق جعل من قضية التعليم الجامعي قضية مكسب وخسارة وبيع وشراء وأصبح سوق العمل هو الذي يحدد الأهداف والبرامج الجامعية (فروهوالد، ٢٠٠٣، ١٣٨). وأصبح الهدف الرئيس من التعليم الجامعي هو إعداد الطلاب لسوق العمل كماً وكيفاً، وازدياد الاهتمام بالتخصصات التطبيقية التي لها قيمة في سوق العمل، وتصفية بعض الشُعب النظرية أو إفراغها من محتواها مثل (التاريخ والفلسفة والتربية) أو اختزال مضمون هذه البرامج في تحصيل تكوين تقني سريع وبسيط، والتحول (من اللفظية إلى التجريبية) في المجال المعرفي، وفي تغير ترتيب المعرفة (تقديم العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية) (نجيب:٢٠٠٤، ٤٩٨).

٢- إلغاء تكليف خريجي كليات التربية: في عام ١٩٩٨م قام – الدكتور كمال الجنزوري – رئيس الحكومة المصرية بإلغاء نظام التكليف لخريجي كليات التربية لدواعي اقتصادية، حيث برر قراره بأن ميزانية الدولة لا تستطيع أن تتحمل عبئ تعيين خريجي كليات التربية كل عام، وتم الاستعاضة عن نظام التكليف بعمل مسابقات لسد

الاحتياجات من المعلمين من خريجي الجامعات المصرية، دون تمييز بين تربوي وغير تربوي، مما أفقد كليات التربية الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها منذ إنشائها وهو تكليف خريجيها بالعمل بالتدريس فور تخرجهم مثلهم مثل الأطباء وخريجي الكليات العسكرية. وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب على الالتحاق بكليات التربية، وانخفض مستوى الملتحقين بها نتيجة انخفاض مجموع درجات القبول بهذه الكليات. حيث أدى توقف الحكومة عن تعيين خريجي كليات التربية إلى حدوث عجز في المدارس الحكومية، حيث أفادت وزارة التربية والتعليم بأن إجمالي عدد المعلمين في مصر حاليا يبلغ (٩٨٧٦٥٦) معلم، وأن هناك عجز يبلغ نحو (٢٦٠) ألف معلم في مختلف التخصصات بالمدارس الحكومية، وأن الوزارة سوف تعلن البدء في التعاقد مع (٥٠) ألف من المعلمين لسد هذا العجز على أن يكون التعاقد مؤقتاً للفصل الدراسي الثاني فقط (وزارة التربية والتعليم: ٢٠٢٢).

٣- إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين وفروعها لتحل محل كليات التربية: حيث أنشئت «الأكاديمية المهنية للمعلمين» بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٢٩) لسنه ٢٠٠٨، كبديل لكليات التربية، وتم تحديد أهدافها في تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم الخاضعين لأحكام قانون التعليم، والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم بصورة مستمرة بما يؤدي إلي رفع مستوي العملية التعليمية. كما حدد وظيفتها واختصاصاتها طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتنظيم الأكاديمية وتحديد اختصاصاتها في الآتي:

٣/١- إعداد وتطبيق اختبارات الكادر الخاص للمعلمين في ثلاث مجالات هي: المجال التخصصي والمجال التربوي وإجادة اللغة العربية بهدف الحصول علي الترخيص بالمهنة.

٣/٢- منح شهادات الصلاحية المنصوص عليها في المادة (٧٤) من القانون (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧، والتي تشترط للتعيين في إحدى وظائف التدريس أو التوجيه الفني أو الإدارة المدرسية أو الأخصائيين أو أمناء المكتبات توافر شروط شغلها والحصول على شهادة الصلاحية لشغل الوظيفة واجتياز التدريب والاختبارات التي تعقد لهذا الغرض.

٣/٣- اعتماد مقدمي برامج التنمية المهنية وكافة خدمات التدريب وإجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن، وذلك بالمقابل الذي يحدده مجلس إدارة الأكاديمية.

٣/٤- توفير نظم وقواعد معلومات عن أعضاء هيئة التعليم، تتضمن بيان مؤهلاتهم ومهاراتهم وخبراتهم وبرامج التدريب التي حصلوا عليها والدورات التدريبية التي يتعين عليهم اجتيازها، وموافاة المديريات والإدارات التعليمية والمدارس كل فيما يخصه بهذه البيانات للمساعدة في اتخاذ القرار.

٣/٥- وضع توصيف وظيفي مبني على المعايير للمعلمين ومديري المدارس والأخصائيين والموجهين، وتحديد المعايير الخاصة بتسكين المستويات المهنية التي حددها الكادر الخاص للمعلمين.

٣/٦- إبداء الرأي بشأن أسس إعداد بطاقات وصف وظائف هيئة التعليم وإعادة تقييمها وترتيبها.

٣/٧- اقتراح اشتراطات التأهيل التربوي لكل وظيفة من وظائف هيئة التعليم، ووضع الاختبارات المتطلبة لشغلها.

٣/٨- تنظيم برامج تأهيل وإرشاد المعلم المساعد وتنظيم البرامج التدريبية الخاصة بالترقيات والاختبارات المهنية لجميع المعلمين، وتحديد أنواع التدريب اللازم لرفع مستوي أعضاء هيئة التعليم الذين يحصلون علي تقارير تقويم أداء بمرتبة دون المتوسط أو ضعيف.

٣/٩- تقديم الدعم الفني والاستشارات والدراسات الفنية في مجال اختصاصها لمن يطلبها من الهيئات والمؤسسات والشركات والجمعيات المحلية والعربية والأجنبية، وذلك بالمقابل الذي يحدده مجلس إدارة الأكاديمية.

٤- تفكيك وتصفية كليات التربية: بدء تنفيذ مخطط تصفية كليات التربية منذ تولي الدكتور حسين كامل بهاء الدين لوزارة التربية والتعليم، حيث بدأت دعوات المطالبة بتحويل كليات التربية إلى كلية للدراسات العليا تتزايد بدعوى أن النظام التكاملي يخرج معلم ضعيف في التخصص، وتطالب بأن تأخذ كليات التربية في مصر بالنظام التتابعي، بأن تستقبل طلابها من خريجي الجامعات الراغبين في العمل بالتدريس، وبالفعل كانت هناك نية مبيتة من الحكومة لتصفية كليات التربية بالجامعات المصرية وتحويلها إلى برنامج للتأهيل التربوي، ولكن لاقت هذه الدعوة مواجهة شديدة من التربويين في حينها.

وفي عام ١٩٨٨ تم نقل تبعية كليات التربية النوعية من وزارة التعليم إلى الجامعات بالقرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٩٨، وكان طبيعيا أن يتم تصفية بعض الشعب الدراسية المناظرة في كليات التربية النوعية، ونقل أعضاء هيئة تدريسها إلى كليات التربية العامة مثل شعبة رياض الأطفال واللغة الإنجليزية، والاقتصار على الشعب النوعية فقط مثل (الاقتصاد المنزلي –التربية الفنية – التربية الموسيقية – الإعلام التربوي – إعداد معلم الحاسب الآلي)، كما تم تحويل كليتي التربية النوعية بميت غمر ومنية النصر بمحافظة الدقهلية إلى فروع لكلية التربية النوعية بالمنصورة، وفي سابقة هي الأولى من نوعها يتم إلغاء كلية التربية النوعية ببنها بقرار مجلس جامعة بنها بالجلسة رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ وتضمن القرار نقل أعضاء هيئة التدريس بها إلى

أقسام كلية التربية جامعة بنها، ووافق المجلس الأعلى للجامعات على ذات القرار في جلسته رقم (٥٣٣) بتاريخ ٢٩/٨/ ٢٠١٠، ولم يرضخ أعضاء هيئة التدريس بالكلية لقرار المجلس الأعلى للجامعات وقاموا برفع دعوى قضائية في القضاء الإداري لإلغاء قرار مجلس الجامعة بإلغاء كليتهم ، كما قاموا بمخاطبة رئيس الجمهورية الذي قام بدوره بإصدار قرار جمهوري أعاد الكلية للعمل مرة أخرى في ٢٠١٢.

وفي ١٨ مارس ٢٠١٧ صرح النائب هاني أباظة – وكيل لجنة التعليم بمجلس النواب– أن اللجنة تدرس مقترح لإلغاء كليات التربية من الجامعات المصرية وتحويلها إلى أكاديمية تمنح دبلوم تربوي للراغبين في العمل بالتدريس من الحاصلين على الشهادات الجامعية، وصرح أيضاً أن هناك شبه إجماع بين أعضاء لجنة التعليم بمجلس النواب على تبني هذا القرار، وواجهت هذه التصريحات موجة انتقادات شديدة من أساتذة كليات التربية، واتهموا الحكومة بأنها تنفذ سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (أبو الخير والنقباسي، ٢٠١٧).

وفي منتصف شهر إبريل ٢٠١٨ قدم معهد الشرق الأوسط للتعليم التابع للجامعة الامريكية مشروع استرشادي لتطوير برنامج إعداد معلم التعليم قبل الجامعي في مصر تحت عنوان (إعداد معلم مفكر – مهني – ممارس – باحث)، يتضمن المشروع المقترح إسناد الجزء الأكبر من إعداد المعلم لكليات العلوم والآداب وخفض نسبة المكون التربوي إلى (١٠%) فقط، على أن يتوقف القيد بكليات التربية في مرحلة البكالوريوس، كما يعيد النموذج المقترح صياغة النظام التكاملي بالصورة المتعارف عليها وينحرف نحو النظام التتابعي بصوره غير مباشره حيث جعل دراسة التخصص الأكاديمي أولاً لمدة سنتين في الفرقتين (الأولى والثانية) ثم جعل التخصص التربوي في الفرقتين

(الثالثة والرابعة) يتم الالتحاق به بعد اجتياز الطالب لمجموعة من اختبارات القبول فإذا فشل الطالب في هذه الاختبارات يستمر في كليته (العلوم أو الآداب)(عدلي، ٢٠١٨م)، كما حدد المشروع الساعات المعتمدة لبرنامج إعداد المعلمين على النحو التالي:

(١) الساعات المعتمدة لمواد التخصص تمثل نسبة (٧٠%) من إجمالي ساعات البرنامج.

(٢) الساعات المعتمدة للمواد الثقافية تمثل نسبة (١٠%) من إجمالي ساعات البرنامج.

(٣) الساعات المعتمدة للمواد التربوية تمثل (١٠%) من إجمالي ساعات البرنامج.

(٤) الساعات المعتمدة للتربية العملية تمثل (١٠%) من إجمالي ساعات البرنامج.

ويقوم بالإشراف على التربية العملية مكتب مقترح يحمل اسم (مكتب إعداد المعلم بالجامعة)، ويمكن لهذا المكتب الاستعانة بعدد من المسئولين في وزارة التربية والتعليم ليشرفوا على التربية العملية.

وعندما قدم المشروع إلى لجنه التخطيط بقطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات واجه معارضة شديدة من المجتمع التربوي وعقدت مجالس كليات التربية بجامعات مصر اجتماعات طارئة ومتواصلة يومي ٢٣و ٢٤ أبريل ٢٠١٨ وذلك لمناقشة هذا النموذج الإرشادي المقترح وقامت بتشكيل عدة لجان للرد عليه وتفنيده، وأعلنت مجالس كليات التربية أنها في حالة انعقاد دائم حتى يتم سحب هذا المشروع المقترح (حسين، هاني، البيان، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٨).

٥- محاربة الاتجاهات الأصولية (Fundamentalism) : الأصولية هي اصطلاح سياسي وفكري مستحدث يشير إلى نظرة متكاملة للحياة

بكافة جوانبها نابعة عن إيمانٍ بفكر ما أو عقيدة معينة، وتكون في الغالب تصوراً دينيًا أو فلسفياً أو ثقافياً أو اجتماعياً، وظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩١٠ . ١٩١٥ ليشير إلى عناصر العقيدة المسيحية التقليدية. والأصولية في السياق التاريخي، تعني العودة إلى ما تعتبره جماعة معينة أو أمة معينة أساساً لهوِّيتها الثقافية والحضارية ، عودة تمليها الحاجة إلى توكيد هذه الهوية والدفاع عنها إزاء تحد خارجي أو داخلي، والأصولية ليست مقصورة على دين أو مذهب أو عقيدة بعينها، فلكل دين أو مذهب أو عقيدة سياسية أيديولوجيتها، وأصوليتها(غارودي، ١٩٩٢)، وكل الأصوليات التي ظهرت في التاريخ كانت حركات إصلاح وتجديد، تتسم كل منها بسمات مجتمعها وخصائص عصرها. ويمكن التمييز بين نوعين من الأصولية:

(أ) أصولية تاريخية: وتأخذ شكل حركة احتجاج ذاتي وسلبي تدعوا إلى العودة إلى الأصول وإلى مرحلة التأسيس، أو ما يعرف بـ العصر الذهبي، وتكون هذه الأصولية قوامها الحنين إلى الماضي الذي يصير معياراً ذاتياً ينكشف في ضوئه فساد الحاضر وانحطاطه. وترى النخب العربية أن انشغالنا بالعلوم النظرية والاجتماعية واهتمامنا بالمعارف ذات التوجه الأصولي واستغراقنا فيه وإهمالنا للدراسات التطبيقية والحديثة يمثل سبب رئيس في تخلف الأمة العربية والإسلامية (صالح،٢٠١٩).

(ب) أصولية إصلاحية أو مستقبلية: تأخذ حركة إصلاح وتجديد وإعادة تأسيس عملية وإيجابية حيث تقوم بتأصيل المنجزات الثقافية والعلمية والتقنية والأفكار والمفاهيم السياسية المعاصرة بغيةَ

إدماجها في المجال الثقافي الخاص بالجماعة أو الأمة المعنية، لتحقيق التكيُّف مع العصر.

السيناريوهات المستقبلية:

تعتمد الدراسات المستقبلية على تحديد البدائل للظاهرة المستقبلية، ومن أهم أهداف هذه الدراسات هي الرغبة في معرفة كيف سيكون المستقبل وكيف يمكن أحداث تعديلات عليه، والاعتقاد بأن التخطيط هو الوسيلة الوحيدة التي تدفع التنمية في مسار مفتوح للخيارات الإنسانية المستقبلية المحتملة (شاهين،٢٠٠٣، ٢٧).

ويعد السيناريو أسلوب من أساليب استشراف المستقبل التي أصبحت ضرورة في العصر الحديث، لما لها من قيمة في تصور وتوقع الاحتمالات الممكنة للمستقبل، فالسيناريو يعطي تصور لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين، فهو أسلوب تنبؤي مشروط يركز على حركة المتغيرات الرئيسية ودورها في تشكيل صورة المستقبل(الجهني، ٢٠٢١، ١٣٣)، حيث يمكن تحديد الأوضاع المستقبلية من خلال التفاعل مع الاتجاهات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في الوقت الحاضر، ونقطة البداية هي وصف للوضع الحالي أو تقدير الموقف انطلاقا من توافر بيانات كمية وكيفية في شكل مقدمات ومعطيات، ثم وضع خطة وخطط بديلة ثم تنفيذ خطوات العمل نحو توجيه المسار لتحقيق الهدف المرغوب فيه(عبد العظيم، ٢٠١٩، ٢٣). وتتخذ السيناريوهات أشكالاً كثيرة ومتنوعة، وسوف تعتمد هذه الدراسة على التصنيف الرباعي للسيناريوهات والمتمثل في الآتي (شاهين: ٢٠٠٣، ٥٦ والجهني، ٢٠٢١، ١٣٨ وعبد العظيم، ٢٠١٩، ٢٩):

١- السيناريو المرجعي: وهو يمثل استمرار الوضع القائم على ما هو عليه دون تغيير وهو يعني حدوث توازن بين نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ومرور كليات التربية وأقسام أصول التربية بحالة من الاستقرار النسبي.

٢- سيناريو الانهيار: وهو يمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار، نتيجة استمرار التهديدات التي تواجه كليات وأقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، وتزايد الهجوم عليها، وتحميلها أسباب فشل النظام التعليمي وتدني مخرجاته، وعدم قدرة هذه الكليات والأقسام ومعها المجتمع التربوي على مواجهة هذه التهديدات، ويتم تصفيتها أو تحويلها إلى برنامج للتأهيل التربوي في أحد الكليات العلمية أو الأدبية الأخرى.

٣- سيناريو الماضي: وهو مبنى على العودة إلى عصر الازدهار القديم، ويمكن لهذا السناريو أن يتحقق إذا تغير المناخ العام الراهن، وتعود الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً، فهو مرهون بتغير الظروف الخارجية، وحدوث تحول في الرؤية السياسية وتولي التربويين رأس السلطة التنفيذية في وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والتعليم الأزهري، كذلك تواجدهم القوي في الهيئات التشريعية (البرلمان)، وبخاصة لجنة التعليم، ووسائل الإعلام للتمكن من عرض قضيتهم وتوصيل رسالتهم، وتكوين رأي عام مؤيد وداعم لها.

٤- سيناريو التحول الجوهري: وهو مبنى على حدوث نقلة نوعية في أداء المنظمة أو حدوث طفرة اقتصادية أو تكنولوجية، وفي هذا السناريو تتحسن الظروف الاقتصادية وتقوم الدولة بتوجيه اهتماماتها نحو تحسين القطاع الخدمي وزيادة الإنفاق على الخدمات وتحسين مستواها وفي مقدمتها قطاع التعليم واعتراف المجتمع بأهمية كلية

التربية في قيادة العمل التربوي في البلاد، أو قيام كليات التربية ذاتها بإحداث تغييرات جوهرية في برامجها والاعتماد على قدراتها وإمكاناتها الذاتية في تحسين ظروفها ومعالجة أوجه القصور والضعف فيها، ومواجهة التحديات والعقبات التي تعترض طريقها، وكذلك التهديدات الخارجية التي تحاول النيل منها.

(التصور المقترح لتطوير أقسام أصول التربية)

يعتبر المعلم هو الطاقة الحيوية والقوة المحركة للعملية التعليمية، حيث يقوم بترجمة المعارف والخبرات والاتجاهات إلى مواقف تعليمية مفيدة تتخطى حدود الفصل الدراسي والمدرسة، إلى الحياة العامة للتلميذ، حيث يلعب المعلم دوراً كبيراً وهاماً في حياة التلميذ يمتد أثره إلى حياة التلميذ ومستقبله، لذا اهتمت كافة المجتمعات بإعداد المعلم وتكوينه وتنميته مهنياً لدوره الكبير والمؤثر في تطوير منظومة التعليم.

فاليابان عولت على التعليم في تحقيق نهضتها وتقدمها، حيث عمدت اليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تطوير منظومة التعليم، وأنفقت عليه بسخاء وربطت تقدمها وتطورها به، كما ركزت جل اهتمامها على المعلم الذي اعتبرته كنز اليابان وأساس نهضتها، فاهتمت بإعداده وتربيته وتدريبه وتنميته (William, et al;2005,69)، وفي المقابل الأمر مختلف في مصر فهناك محاولات محمومة لتصفية كليات التربية أو تحويلها لبرنامج تربوي بأحد الكليات للاستفادة من منشأتها التعليمية وتحويلها إلى كلية تطبيقية تخدم أهداف الليبرالية الجديدة، ونزعتها البرجماتية.

وتحاول هذه الدراسة في هذا الجزء منها التوصل إلى تصور لتطوير كلية التربية على وجه العموم وأقسام أصول التربية على وجه

الخصوص بعد أن تم استعراض واقع كلية التربية وأقسام أصول التربية، واستخدام أسلوب التحليل الرباعي البيئي SWOT في الكشف عن نقاط القوة والضعف وإبراز الفرص والتهديدات التي تؤثر على كليات التربية وأقسام أصول التربية، وكذلك عرض للسيناريوهات المتوقعة لكليات التربية وتخصص أصول التربية بها في المستقبل.

وفي هذا التصور سوف يقوم الباحث تقديم مقترحاته لمعالجة أوجه القصور ومواجهة التهديدات التي توجه كليات التربية وأقسام أصول التربية بالاستناد إلى أسلوب التحليل الرباعي البيئيSWOT .

(١) فلسفة التصور المقترح:

أنه يمكن التصدي لأي ظاهرة سلبية أو معالجة أي مشكلة تربوية مهما بلغ حجمها إذا تم التعرف على أسبابها وإدراك أبعادها، ومن ثم يحسن التعامل معها والحد من تأثيراتها السلبية على المؤسسة التعليمية أو معالجتها، وتحاول هذه الدراسة تقليل الفجوة بين الواقع والمأمول من كليات وأقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، ومحاولة اقتراح صيغة مناسبة لتطوير هذه الكليات والأقسام حتى تستطيع أن تقوم بالدور المنتظر منها وتنهض بمسئولياتها المجتمعية، وتكتسب ثقة المجتمع المصري ويعول عليها في تحقيق نهضته الشاملة من جهة، وتحقق لنفسها الريادة العلمية والتربوية من جهة أخرى.

(٢) أهداف التصور المقترح:

يهدف هذا التصور إلى تطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، إما من خلال علاج أوجه القصور والضعف بها، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية بالاعتماد على التحليل الرباعي البيئيSWOT ، ومن ناحية أخرى الاستفادة من خبرات

الجامعات العربية والأجنبية في تطوير أقسام أصول التربية بها، ومتابعة التطورات العالمية في تطوير كليات التربية وأقسامها وتخصصاتها العلمية ونظم إعداد المعلم بها، والاستفادة من نتائج البحوث العلمية والخبرات الأجنبية فيما يتصل بتطوير التخصصات العلمية بالجامعات.

(٣) منطلقات التصور المقترح:

٣/١- إن تطوير كليات وأقسام أصول التربية بالجامعات المصرية لم يعد ترفاً، بل أصبح قضية وجودية وضرورة فرضتها الظروف المجتمعية الراهنة.

٣/٢- أنه قد حان الوقت لكي يقوم أبناء كليات التربية وبخاصة أقسام أصول التربية بوضع ملف تطوير كلياتهم وأقسامهم على رأس أولوياتهم ويقوموا بالبدء فيه بتنظيم لقاءات وجلسات عصف ذهني وعقد ورش عمل وتشكيل فرق بحثية لدراسة أحوال كلياتهم وأقسامهم، للوقوف على نقاط الضعف بها والتحديات التي تواجهها والتهديدات التي تتعرض لها، ووضع حلول ناجزة لها حتى لا يفرض عليهم من الخارج.

٣/٣- إن تطوير كليات التربية وأقسامها المختلفة ليس شأناً تربوياً محضاً، لأن كليات التربية هي في حقيقتها منظمة اجتماعية تؤدي الوظيفة التي أوكلها إليها المجتمع، كما أن مخرجات هذه المؤسسة من الطلاب المعلمين يعملون في كافة القطاعات التعليمية بالمجتمع المصري، ومن ثم عند التفكير في تطوير كليات التربية دعوة كافة أعضاء المجتمع التربوي، من أساتذة كليات التربية ونقابة المعلمين ولجان التعليم بالمجالس النيابية والأحزاب السياسية وأصحاب المدارس الخاصة للمشاركة في وضع رؤية لكيفية التطوير والصيغ المقترحة للتطوير، حتى يكون هناك قبول لنتائج مشروع التطوير.

(٤) ركائز التصور المقترح:

يرتكز هذا التصور على مجموع من المبادئ العامة لتطوير كليات التربية وأقسام أصول التربية بها من خلال:

٤/١- توظيف الإمكانات والقدرات المتاحة بكليات التربية وأقسام أصول التربية وتعظيمها لتحقيق أهدافها التربوية والقيام برسالتها.

٤/٢- الكشف المبكر عن نقاط الضعف في كليات وأقسام أصول التربية بالجامعات المصرية ووضع حلول علاجية لها حتي تستطيع الوفاء بالتزاماتها.

٤/٣- استغلال الفرص الخارجية المتاحة وتوظيفها لخدمة وصالح كليات التربية وأقسامها العلمية.

٤/٤- رصد التهديدات الحالية والمحتملة التي تهدد وجود كليات التربية أو تحاول النيل منها وتهميشها والتصدي لها أو محاولة الحد من مخاطرها.

ويوضح نموذج SWOT كيف يمكن مواجهة نقاط الضعف والتهديدات وكيف يمكن الاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة أمام كليات التربية وأقسام أصول التربية بالجامعات المصرية في الجدول التالي:

جدول رقم (٩) يوضح استراتيجيات SWOT الأربعة المستخدمة في تطوير المؤسسة وتحقيق الأهداف

الداخلية / الخارجية	عناصر القوة	عناصر الضعف
الفرص	استخدام عناصر القوة في الاستفادة من الفرص المتاحة	توفير العلاج لعناصر الضعف بالاستفادة من الفرص المتوفرة
التهديدات	استخدام عناصر القوة في التصدي للتهديدات الخارجية	الحد من عنصر الضعف عند معالجة تأثير التهديدات الخارجية

حيث يوضح الجدول السابق أسلوب SWOT في مواجهة المشكلات والتصدي للتهديدات من خلال الاعتماد على أربع استراتيجيات (Wait& Govander, 2019, p 146-147& Patrick& others;2020, p8) يمكن عرضهم على النحو التالي:

(أ) الاستراتيجية الهجومية: وتستخدم هذه الاستراتيجية في حالة امتلاك المؤسسة التربوية العديد من الفرص الجيدة في تعزيز قدراتها وتحقيق أهدافها.

(ب) الاستراتيجية العلاجية: تستخدم في حالة امتلاك المؤسسة لكثير من الفرص ولكنها متأثرة بعدة نقاط ضعف تجعلها غير قادرة على الاستفادة من هذه الفرص، ومن ثم تقوم المؤسسة باستخدام الاستراتيجية العلاجية لتصحيح الضعف الذي تعاني منه.

(ج) الاستراتيجية الدفاعية: وتستخدمها المؤسسة في الدفاع عن نفسها أمام التهديدات التي تواجهها من خلال استثمار قوتها في مواجهة هذه التهديدات.

(د) الاستراتيجية الانكماشية: وتستخدمها المؤسسة في حالة مواجهتها لعناصر الضعف التي تعاني منها والتهديدات الواردة إليها من الخارج بتوفير العلاج للضعف والحد من تأثير التهديدات الخارجية قدر الإمكان.

(٥) آليات التصور المقترح:

تمثل آليات التصور المقترح مجموعة الإجراءات التنفيذية التي تتسم بالتحديد والموضوعية والواقعية والمنطقية والتي يمكن تطبيقها لتحقيق أهداف الدراسة البحثية وهي كيفية تطوير أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، من خلال توظيف نقاط القوة والتميز بها، ومعالجة نقاط الضعف والعجز فيها، والاستفادة من

الفرص المتاحة أمامها، ومواجهة التحديات والتهديدات التي تعترض طريقها على النحو التالي:

(٥/١) الاستفادة من نقاط القوة في القسم:

يمكن المحافظة على نقاط القوة التي يمتلكها القسم واستثمارها بصورة جيدة بما يعود بالفائدة على قسم أصول التربية على وجه الخصوص وكلية التربية على وجه العموم من خلال القيام بالإجراءات التالية:

٥/١/١- توظيف الإمكانات البشرية التي يمتلكها القسم التوظيف الأمثل لصالح العملية التعليمية، حيث يضم نخبة متميزة من أعضاء هيئات التدريس والهيئة المعاونة يمكن استخدامها في دعم العملية التعليمية، وإكساب سمعة علمية طيبة للقسم، من خلال إسناد تدريس كل مقرر دراسي ساعاته المعتمدة ٤ ساعات أسبوعياً إلى (٢) من الأساتذة يكون نصيب كل أستاذ ساعتين لهذه الشعبة.

٥/١/٢- تطوير الهيكل الإداري للقسم باستحداث منصب نائب رئيس القسم إضافة إلى أمين القسم: يقوم بمهام رئيس القسم في حالة غيابه في مهمة علمية أو لظروف صحية أو اجتماعية، وقد تخول له بعض الصلاحيات في الشئون الإدارية بالقسم، ويختار من أقدم الأساتذة بالقسم.

٥/١/٣- إنشاء لجان متخصصة بالقسم تتولى القيام بوظائف محددة مثل (لجنة الجودة – اللجنة العلمية والثقافية – لجنة المناهج – لجنة التحول الرقمي – لجنة الجداول- لجنة التقويم والامتحانات).

٥/١/٤- تفعيل نظام الإرشاد الطلابي والساعات المكتبية بتواجد عضو هيئة التدريس بمكتبه في أوقات محددة في جدوله الدراسي للقاء الطلاب والاطلاع على مشاكلهم التعليمية وحلها.

٥/١/٥- إظهار الهوية الذاتية للتخصص من خلال المناهج الدراسية بتأصيل المعارف والموضوعات المتضمنة في المقررات الدراسية بما يتوافق مع رسالة وأهداف أقسام أصول التربية. وتطوير موضوعات المناهج والمقررات الدراسية وتحديثها باستمرار، ومراجعتها بصورة مستمرة، حتى تساير المتغيرات المجتمعية، وتلبي احتياجات الطلاب ومتطلبات سوق العمل المتجدد باستمرار، وتوظيف المناهج بصورة تخدم إعداد الطالب المعلم والتركيز على التطبيقات التربوية للنظريات والفلسفات التي ترتبط بصورة مباشرة بالممارسات التربوية داخل المؤسسات التعليمية.و معالجة المناهج الدراسية بصورة رقمية وتحويلها إلى مناهج إلكترونية، حيث أفادت دراسة (Meizlish & Deborah,2018) بضرورة أخذ رأي الطلاب في تطوير البرامج التعليمية بكليات التربية وتقييم الأنشطة التربوية بها حتى تعطي آثاراً إيجابية على البرنامج ويزداد أعداد المشاركين فيه وحدوث إقبال عليه.

٥/١/٦- تنظيم لقاءات علمية مشتركة مع أعضاء وأساتذة الأقسام والكليات الجامعية الأخرى المرتبطة بالموضوعات التربوية التي يقوم بتدريسها والبحث فيها أعضاء تخصص أصول التربية مثل العلوم السياسية والقانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية، وكذلك إجراء بحوث علمية مشتركة، وتفعيل الإشراف المشترك على الرسائل العلمية التي تتناول قضايا وموضوعات بينية.

٥/١/٧- فتح مراكز للاستشارات التربوية بأقسام أصول التربية، لتقديم الدعم الفني للمدارس والمؤسسات التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد. حيث تضم هذه الأقسام مدربين ومراجعين خارجيين معتمدين لدى الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، يمكن الاستفادة بخبراتهم في هذا المجال.

(٥/٢) معالجة نقاط الضعف بالقسم:

يمكن معالجة نقاط الضعف ومواطن الخلل بقسم أصول التربية حتى يستطيع القسم أن ينهض بأعبائه وأن يتحمل مسئولياته ويفي بالتزاماته ويقوم بواجباته ويحقق أهدافه ورسالته، وذلك من خلال قيامه بالإجراءات التالية:

٥/٢/١-إنشاء برامج للسياسات التربوية (دبلوم مهنية – دبلوم خاص – ماجستير – دكتوراه) بالمشاركة مع قسم الإدارة التعليمية وقسم العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية، ويكون هذا البرنامج موجه لإعداد القيادات التربوية والمستشارين العاملين بالملحقيات الثقافية، وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والباحثين بالمراكز البحثية.

٥/٢/٢-إعداد حقائب تعليمية وتنظيم دورات تدريبية عن قيم المهنة ومجتمعات التعليم المهنية للعاملين بقطاع التعليم العام والأزهري والشباب والأوقاف ويمكن التوسع فيها لتشمل قطاعات وظيفية ومهنية أخرى.

٥/٢/٣- اقتراح إدراج مقرري التربية وحقوق الإنسان والمواطنة، والقيم الجامعية ضمن الخطط التعليمية بالجامعات المصرية، على أن يكونوا مقررات عامة، ضمن المتطلبات العامة للدراسة الجامعية.

٥/٢/٤- التوقف عن تعيين هيئة معاونة بصفة مؤقتة وبخاصة في أقسام أصول التربية والأقسام النظرية الأخرى لحين وضع خطط خمسية للتعينات في الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس تستند إلى الاحتياجات الفعلية للأقسام والكليات، طبقاً للخطة التشغيلية ومعدلات الأداء.

٥/٢/٥- الاهتمام بالجوانب التطبيقية للموضوعات المتضمنة في مقررات الدراسة لقسم أصول التربية، وتطوير برنامج الماجستير بتطبيق

نظام المقررات الدراسية والساعات المعتمدة والمشروعات البحثية، إضافة إلى نظام الرسالة العلمية المعمول به حاليا للحصول على درجة الماجستير في أصول التربية كما هو معمول به في الجامعات العربية والأجنبية (المملكة العربية السعودية :١٤٤٢هـ).

٥/٢/٦- تحديد المسارات العلمية الداخلية في تخصص أصول التربية (فلسفة تربية – سياسات تربوية- اجتماعيات تربية – اقتصاديات تربية...إلخ) وتغطية موضوعاتها بالدراسات العلمية وتوجيه الباحثين والدارسين إليها.

٥/٢/٧- معالجة الخلل في البنية العلمية للقسم بأن تراعي الخطط البحثية لأقسام أصول التربية التوازن بين المسارات العلمية بالقسم أثناء إعداد الخريطة البحثية للقسم وتوزيع الباحثين على هذه المجالات بصورة منظمة ومنضبطة، وحسب حاجة الأقسام للتخصص العلمي حتى تكون البنية العلمية في الأقسام مكتملة، وتجنباً لحدوث فجوات بها.

٥/٢/٨- اضطلاع أعضاء هيئات التدريس بأقسام أصول التربية بمسئولياتهم في حصول كلياتها على الجودة والاعتماد الأكاديمي.

(٥/٣) الاستفادة من الفرص المتاحة أمام القسم والكلية:

يستطيع قسم أصول التربية أن يحقق تقدمه وازدهاره إذا أحسن استغلال الفرص المتاحة أمامه وتوظيفها في خدمته وخدمة كليته ومجتمعه، وذلك من خلال قيامه بالإجراءات التالية:

٥/٣/١- الإسهام الفعال والإيجابي في تحقيق رؤية مصر (٢٠٣٠) وخطتها الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تضمين موضوعات الرؤية الاستراتيجية ضمن المحتوى الدراسي، وأجراء بحوث وعقد فعاليات حول علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة

الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر وتحسين جودة الحياة، وتنمية المهارات العملية والتشجيع على العمل الحر والصناعات الصغيرة والإبداع والابتكار والمسؤولية المجتمعية لتقليل البطالة، كذلك حوكمة المؤسسات التعليمية، وتمكين المرأة، وترشيد الطاقة وترشيد المياه والمحافظة على البيئة ونشر الوعي الصحي، واحترام القانون والنظام، ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.. إلخ وغيرها من الملفات الحيوية.

٥/٣/٢- إجراء بحوث تربوية لتطوير المؤسسات التربوية في المجتمع المحلي، تنظيم برامج تثقيفية للتوعية بالقضايا المجتمعية، وعقد مؤتمرات علمية وتنظيم ندوات تربوية حول التعليم وعلاقته بالقضايا المجتمعية، وتقديم أفكار مبتكرة تسهم في تطوير منظومة التعليم المصري، وتدفع بها إلى تحقيق مستويات متقدمة في مجال التنافسية الدولية في مجال التعليم.

٥/٣/٣- المساهمة الفعالة في مشروع بناء الجمهورية الجديدة التي قامت الدولة المصرية بتدشينه بالقضاء على العشوائيات وتحقيق حياة كريمة للمواطنين والاهتمام بتطوير الخدمات العامة، وهذا المشروع يكتمل بوجود منظومة تعليمية جديدة تتسم بالأصالة والمعاصرة بالاستفادة بخبرة كلاً من اليابان وسنغافورة وماليزيا وما حققته من إنجازات عظيمة ونهضة شاملة من خلال التعليم.

(٥/٤) مواجهة التهديدات الخارجية للقسم والكلية:

يستطيع قسم أصول التربية مواجهة التحديان والتهديدات التي تواجهه بالاعتماد على إمكاناته وقدراته العلمية والبشرية في تطوير ذاته والاستجابة للمتغيرات المجتمعية خارجه والتكيف معها، وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

٥/٤/١- إنشاء كليات التربية لبرامج متقدمة وحديثة لإعداد معلمي التعليم الأجنبي ومدارس اللغات وبخاصة تخصص العلوم والرياضيات باللغات الأجنبية.

٥/٤/٢- العمل على إعادة نظام تكليف خريجي كليات التربية لسد احتياجات قطاع التعليم من المعلمين المؤهلين مهنياً وتربوياً، وربط عدد المقبولين بكليات التربية باحتياجات سوق العمل لتجنب حدوث بطالة في المستقبل.

٥/٤/٣- تكوين لوبي تربوي من أعضاء هيئات التدريس والمعلمين بتكوين جمعيات وتجمعات علمية تتولى الدفاع عن كليات التربية وأقسامها المختلفة، والتأثير في الرأي العام المصري من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

٥/٤/٤- تواجد التربويين في لجان التعليم بالمجالس النيابية والأحزاب السياسية وذلك للمشاركة في صنع السياسة التربوية للبلاد والتأثير في القرار السياسي في الأمور المتعلقة بالشأن التربوي.

٥/٤/٥- دعوة رؤساء وأعضاء لجان التعليم بالمجالس التشريعية والأحزاب السياسية المصرية للمشاركة في الفعاليات التي تنظمها كليات التربية وأقسامها العلمية من مؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات علمية، وذلك لكسب تأييدهم عند مناقشة القضايا والموضوعات الخاصة بكليات التربية.

٥/٤/٦- تغيير مسمى أصول التربية إلى قسم السياسات التربوية، ومن ثم يتحقق الهدف الأساسي للقسم وهو المساهمة في وضع السياسات التربوية وصناعتها والتي تعد أهم مجالات العمل التربوي، وتفادي الانتقاد الذي يوجه إليه من بعض النخب المصرية التي تصنفه مع الاتجاهات الأصولية الدينية والسياسية ومن ثم تغيير مسمى قسم

أصول التربية إلى قسم السياسات التربوية يزيل هذا اللبس، ويحقق لهذا التخصص القبول الشعبي والجماهيري.

المراجع:

أبو السعود، رضا سميح أبو السعود (٢٠١٩): تطوير كلية التربية بتفهنا الأشراف – جامعة الأزهر (دراسة حالة)، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني (الدولي الأول) لكلية التربية بتفهنا الأشراف، جامعة الأزهر المنعقد تحت عنوان (متطلبات التميز بكليات التربية بالجامعات المصرية في ضوء رؤية ٢٠٣٠) بتاريخ (٢-٣) أكتوبر.

بدير، المتولي إسماعيل(٢٠٠٤): رؤية مستقبلية بكليات التربية في ضوء إطار مرجعي للاعتماد الأكاديمي، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة.

جامعة الأزهر (٢٠٢١): إدارة الإحصاء والمعلومات: بيان بعدد كليات وأقسام التربية بجامعة الأزهر في العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

جريدة البيان: فضيحة تحويل كليات التربية الي مكاتب، خبر منشور بتاريخ ٢٤ ابريل ٢٠١٨. (elbyan.com ,11:30 AM)

جمهورية مصر العربية . وزارة التعليم العالي (٢٠٢١): إدارة الإحصاء والمعلومات: بيان بعدد كليات وأقسام التربية بالجامعات العامة والخاصة المصرية في العام الجامعي٢٠٢٠/٢٠٢١.

جمهورية مصر العربية. وزارة التعليم العالي (٢٠٢١): بيان بعدد الكليات والمعاهد العليا العامة والخاصة بجمهورية مصر

العربية في العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١، إدارة الإحصاء والمعلومات.

جمهورية مصر العربية .رئاسة الجمهورية (٢٠١١): قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وفقاً لآخر تعديلاته بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩، الهيئة العامة للمطابع الأميرية .

جمهورية مصر العربية: رئاسة الجمهورية (٢٠٠٩): قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥مبشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات المصرية وفقا لآخر تعديلاته، ١٤ فبراير.

جمهورية مصر العربية. وزارة الصناعة والتجارة (٢٠١٠): القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها وفقا لآخر تعديلاته، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الخامسة.

جمهورية مصر العربية. وزارة التعليم العال، الوزير(٢٠٠٣م): القرار الوزاري رقم (١١١٥) بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ بشأن تشكيل اللجنة القومية لإدارة مشروع تطوير اللوائح الداخلية لكليات التربية بجمهورية مصر العربية.

جمهورية مصر العربية. وزارة التعليم العالي (٢٠٠٥): مشروع تطوير كليات التربية (FOEP)، النظام الأساسي، سبتمبر.

جمهورية مصر العربية. وزارة التعليم العالي: الوزير (٢٠١٦): قرار وزاري رقم (٥٥٥٨) الصادر بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠١٦، بشأن إجراء بعض التعديلات باللائحة الداخلية لكلية التربية جامعة المنصورة، مرحلة الدراسات العليا بنظام الساعات المعتمدة.

جمهورية مصر العربية: رئاسة الجمهورية (٢٠٠٨): قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها، ٧ مايو.

جمهورية مصر العربية. وزارة التعليم العالي. مكتب الوزير (١٩٨٨): القرار الوزاري رقم (١٠٩٦) لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء كليات التربية النوعية، الصادر بتاريخ ٢٢ أكتوبر.

جمهورية مصر العربية (٢٠٠٩): رئاسة الجمهورية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥ بشان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات المصرية وفقا لآخر تعديلاتها، ١٤ فبراير.

الجهني، سويلم سلامة سليم (٢٠٢١): استخدام أسلوب السيناريوهات المستقبلية في إدارة الأزمات التعليمية، إدارة أزمة كورونا المستجد (Covid-19) أنموذجاً، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ع (١٠٠)، ص ص ١٢٣-١٨٨.

حجي، أحمد إسماعيل (٢٠١٦): تطوير كليات التربية في مصر "بدائل مقترحة"، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢(٦)، ص ص ١١- ٢٤.

حسان، عبير حسن (٢٠٠٨): الاعتماد لمؤسسات إعداد معلم التعليم العام في مصر، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

حسانين، محمد سمير (٢٠٠٣) : مهنة التعليم، طنطا، الدلتا للطباعة والنشر، ط٢.

شاهين، عبد الرحمن بن يوسف (٢٠٠٣): استخدام أسلوب السيناريو وتطبيقاته في التخطيط التربوي، رسالة ماجستير، كلية التربية بمكة المكرمة، جامعة أم القرى.

شحاتة، صفاء أحمد (٢٠٠٨): تطوير أداء كلية التربية جامعة عين شمس في مجال المشاركة المجتمعية في ضوء مفهوم الجودة والاعتماد منظور استراتيجي، مجلة مستقبل التربية العربية، يصدرها المركز العربية للتعليم والتنمية، القاهرة، العدد (٥٢) يوليو٢٠٠٨، ص ص – ١٧١-٢٧٤.

صالح ، نبيل علي: محاربة الأصولية ...مهمة من ؟؟ ، "منبر الحرية"، الاتحاد، ٢٠١٩م
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/54893/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%9F

عبد الرحمن، عاطف رضوان (٢٠٠٢): تطوير برنامج إعداد معلم المرحلة الابتدائية الأزهرية في ضوء مدخل الكفايات، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

عبد الرحمن، عبد الملك طه، وحسن، محمد عيد (٢٠٠٤): معايير الأداء المهني للطالب المعلم بكليات التربية في ضوء مفهوم الجودة والاعتماد الأكاديمي: المؤتمر العملي التاسع معايير ومستويات التعليم الجامعي في مصر إعداد المعلم في عصر المعلومات، كلية التربية، جامعة طنطا، الفترة (٤-٥) مايو.

عبد العظيم، محمد أحمد (٢٠١٩): الخطوات المنهجية لاستخدام أساليب السيناريوهات في التخطيط التربوي، المجلة العربية للبحوث النوعية المتخصصة، عدد (١٧)، ص ص ١١-٣٢..

عبد الله، محمد (٢٠٠١): اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومعلمي المرحلة الابتدائية نحو برامج إعداد المعلم بجامعة الإمارات العربية المتحدة، جامعة أوهايو.

غارودي، روجيه (١٩٩٢): الأصوليات المعاصرة، أسبابها ومظاهرها، تعريب خليل أحمد خليل ، دار عام ألفين، باريس

محمد، جيهان كمال (٢٠٠٦): برامج إعداد معلم التعليم العام في مصر، دراسة تقويمية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

محمد، عبد الحميد محمد & قرني، أسامة محمود (٢٠٠٥): استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول، بحث مقدم في مؤتمر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببني سويف، المنعقد في الفترة (٢٤-٢٥) يناير.

محمد، منى علي سيد وحسن، قاسم حسن (٢٠١٩): تطوير إعداد المعلم بكليات التربية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية: مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد أكتوبر، الجزء الثاني.

محمود، بهاء سيد & عبد المعطي، احمد حسين (٢٠٠٦). معايير اعتماد برامج التربية العملية بكليتي التربية والتربية الرياضية في ضوء بعض التجارب العالمية "المؤتمر القومي الثالث عشر (الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرون: الواقع والرؤى) جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، المنعقد في الفترة (٢٦- ٢٧) نوفمبر، ص ص ١٥١- ٢٠٩.

مطاوع، إبراهيم عصمت (٢٠٠٦): تطوير كليات التربية "فلسفته- أهدافه- مداخلة"، المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية، جامعة الفيوم، المنعقد تحت عنوان "مؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، المجلد الأول، إبريل.

المفتي، محمد أمين (٢٠١٠): منظومة إعداد المعلم في كليات التربية "تحديات ومقترحات"، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ع (١٥)، يناير، ص ص ١٤-٢٣.

نجيب، كمال (٢٠٠٤م): المعايير التربوية في مصر :دراسة نقدية لمشروع إصلاح التعليم في عهد الليبرالية الجديدة، بحث مقدم إلى مؤتمر الإصلاح التربوي في مصر، كلية التربية جامعة المنصورة بالتعاون مع معهد الدراسات المعرفية بالقاهرة، (٢-٤) أكتوبر، ص ص ٤٩٨- ٤٩٩ .

نصار، علي عبد الرؤف & عبد العليم، رمضان محمود (٢٠٠٩): متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي بكليتي التربية جامعة الأزهر ومدى توافرها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بحث مقدم في مؤتمر "الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي: رؤى وتجارب" المنعقد بكلية التربية، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، في الفترة (١٨:٢٠) مايو.

نفين شحاته: بدء التعاقد مع ٥٠ ألف معلم لسد العجز في المدارس الخميس المقبل، صحيفة الأهرام، خبر منشور بتاريخ الأحد ٣ فبراير ٢٠١٩، السنة ١٤٣، العدد ٤٨٢٧١.

وولفجانج فروهوالد :ثقافة المعرفة، أم سوق للمعرفة؟ حول الإيديولوجية الجديدة للجامعة، مستقبليات، المجلد (33)، العدد (1)، مارس/آذار 2003، ص 138.

ياسمين بدوي: تفاصيل خطة الدولة لسد عجز المعلمين في المدارس، خبر منشور، صوت البلد، الإثنين ٣ / ١/٢٠٢٢، ١١:٠٥ صباحا على الرابط :
https://www.elbalad.news/5110662

يحي، أحمد بن عايد، & الخطابي، عبد الحميد عويضة (٢٠٠٣): الاتجاهات الحديثة في إعداد المعلم في مراحل التعليم العام في ضوء التحويلات العالمية – مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، ع٢.

De Bary William et al (2005); Sources of Japanese Tradition, vol,2 .

Gabatshwane, T. Tsayang; Bose, Kabita (2013); The Status of Education for Sustainable Development in the Faculty of Education, Views from Faculty Members: University of Botswana, *Educational Research and Reviews*, v8, n18, Sep, p p1698-1708.

http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

Meizlish, Deborah S.; Wright, Mary C.; Howard, Joseph; Kaplan, Matthew L. (2018) ;Measuring the Impact of a New Faculty Program Using Institutional Data, International Journal for Academic Development.

Ostabolot, Miti Yusuf (2021); SWOT analysis of distance education for lecturers studying Turkish as a foreign language, Analysis of educational policies and strategic research, v16, n1, p139-152.

Patrick, Patricia J. Bryan, William; Mathieson, Shirley M.(2020);Application of SWOT during community college chemistry-based learning

activity ,University Science Teaching Journal, v50 ,n2 ,Nov-Dec, p 6-13.

Seitova, Dinara (2016); Perspectives on the Present State and Future of Higher Education Faculty Development in Kazakhstan: Implications for National Human Resource Development,*International Journal of Environmental and Science Education*, v11 n18 p11081-11096.

Stark, Audriana M.; Smith, Gary A. (2016) ; Communities of Practice as Agents of Future Faculty Development, *Journal of Faculty Development*, v30, n2, Sept , p p59-67.

UNESCO,(2014);Concept note on the post- 2015 education agenda, Document Submitted by UNESCO to the 37 the Session of the General conference, Paris, UNESCO,(2013).

UNESCO; Position paper on Education post- 2015, Paris, UNESCO.

UNESCO- UNICEF (2013): Making education a priority in the post- 2015, development agenda, Report of the Global Thematic Consultation on Education in the post- 2015, development agenda, Paris and New York, UNESCO& UNICEF).

United Nations (2013); Alife in dignity for all, accelerating progress Towards the Millennium Development Goal's and advancing the United Nations, development agenda 2015, Report of the Secretary General Assembly.

Wait, Marius. Govander, Cookie (2019); SWOT Standards for Strategic Assessment of Integrated Learning Projects for Work, Africa Education Magazine, v16, n4, p 142-159.